

انتخابات 2024 وتوصيات اللجنة الملكية

مراجعة في ضوء النتائج



صفحة الحقوق

انتخابات 2024 وتوصيات اللجنة الملكية

مراجعة في ضوء النتائج

كانون الأول 2024
عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

فهرس المحتويات

6	فهرس الجداول
9	تقديم
10	هدف ومنهجية الدراسة
13	اختلال التمثيل بين الدوائر الانتخابية المحلية
18	المعطيات العامة للاقتراع
19	نسب الاقتراع على مستوى الدوائر الانتخابية
21	حجم الأصوات المهدورة
24	مؤشر تمثيل مجتمع الناخبين
25	اللوحة العامة للترشيحات الانتخابية
25	الترشيحات العامة في الدوائر المحلية
27	حالة التنافس على مسارات الترشح
27	أ. مسار التنافس الحر
27	ب. مسار المرأة
29	ج. مسار المسيحي
29	د. مسار الشركسي/ الشيشاني
29	اللوحة العامة للترشيحات الحزبية
30	الترشيحات الحزبية في الدائرة العامة
33	الترشيحات الحزبية في الدوائر المحلية
35	نتائج الأحزاب السياسية في الانتخابات
39	تمويل الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات

40	آلية احتساب الفوز للقوائم الحزبية في الدائرة العامة
42	المقاعد المحجوزة للمسيحيين والشركس والشيشان
43	مشاركة الأحزاب السياسية في انتخابات الدوائر المحلية
44	الائتلافات الحزبية في القوائم الانتخابية المحلية
45	حجم أصوات الأحزاب السياسية في الدوائر المحلية
48	آلية احتساب الفوز للقوائم المحلية
50	القوائم الفائزة بمقاعد مسارات الكوتا الثلاثة
50	أ. مقعد مسار المرأة
50	ب. مقعد المسار المسيحي
51	ج. مقعد مسار الشركسي/ الشيشاني
51	القوائم المحلية التي استأثرت بأكثر من مقعد
52	القوائم المحلية التي استأثرت بمقاعد مسارات الكوتا
54	ظاهرة اتساع حجم البطاقات البيضاء في الدائرة العامة
58	الخلاصات
60	التوصيات
65	الملاحق
	الملحق رقم (1): القوائم الحزبية التي حلت في المرتبتين الأولى والثانية في
65	الدوائر المحلية
	الملحق رقم (2): أسماء الفائزين في القوائم الحزبية والحزبيين في الدوائر
66	المحلية

فهرس الجداول

15	توزيع أوزان المقاعد النيابية من الناخبين في المملكة مرتبة تنازلياً في انتخابات مجلس النواب العشرين 2024	الجدول رقم (01):
17	توزيع المقاعد النيابية على الدوائر الانتخابية المحلية بحسب معيار تساوي حصة المقعد من أعداد الناخبين	الجدول رقم (02):
20	توزيع نسب الاقتراع بحسب الدائرة الانتخابية في انتخابات مجلس النواب العشرين	الجدول رقم (03):
22	حجم الأصوات المهدورة في الدائرة العامة في انتخابات 2024	الجدول رقم (04):
23	حجم الأصوات المهدورة في الدوائر المحلية في انتخابات 2024	الجدول رقم (05):
24	نسبة تمثيل الفائزين لمجتمع الناخبين في انتخابات 2024	الجدول رقم (06):
26	توزيع عدد القوائم والمترشحين وعدد الأصوات التي حصلت عليها القوائم بحسب الدائرة الانتخابية	الجدول رقم (07):
28	توزيع القوائم المترشحة وحالة التنافس على المسارات المختلفة في انتخابات 2024	الجدول رقم (08):
32	أرقام وأسماء القوائم المترشحة في الدائرة العامة وعدد المترشحين فيها	الجدول رقم (09):
34	توزيع مترشيحي الأحزاب المفصح عنهم في الدوائر المحلية بحسب عدد المترشحين والدوائر	الجدول رقم (10):

37	توزيع المقاعد التي فازت بها الأحزاب بحسب فئة الدائرة ونسبتها من مقاعد مجلس النواب العشرين في انتخابات 2024	الجدول رقم (11):
38	قوائم الأحزاب والتحالفات الحزبية التي لم تحصل على أي مقعد في الدائرة العامة	الجدول رقم (12):
41	نتائج القوائم الحزبية التي تجاوزت نسبة الحسم في انتخابات مجلس النواب العشرين	الجدول رقم (13):
46	الحجوم التقديرية لأصوات الأحزاب الفائزة بمقعد أو أكثر في الدوائر المحلية بحسب ترشيحاتها المعلنة لدى الهيئة المستقلة للانتخاب	الجدول رقم (14):
47	الحجوم التقديرية لأصوات الأحزاب غير الفائزة بأي مقعد في الدوائر المحلية بحسب ترشيحاتها المعلنة لدى الهيئة المستقلة للانتخاب	الجدول رقم (15):
48	القوائم الحاصلة على نسبة الحسم في دائرة الزرقاء، وحصصها من المقاعد	الجدول رقم (16):
53	توزيع مقاعد مسارات الكوتا بحسب القائمة والدائرة	الجدول رقم (17):
55	توزيع أعداد المقترعين بين الدائرة العامة والدائرة المحلية في انتخابات 2024	الجدول رقم (18):
57	الفروق في عدد أصوات المقترعين لصالح بعض قوائم جبهة العمل الإسلامي بين الدائرة العامة والدوائر المحلية في انتخابات 2024	الجدول رقم (19):

تقديم

أجريت الانتخابات الأردنية لاختيار أعضاء مجلس النواب العشرين يوم العاشر من أيلول (سبتمبر) 2024. وكانت الإرادة الملكية قد صدرت يوم 24 نيسان 2024 بإجراء هذه الانتخابات، واتخذت الهيئة المستقلة للانتخاب في اليوم نفسه قرارها بإجراء الانتخابات يوم العاشر من أيلول.

وفي إطار الاستعدادات لإجراء انتخابات مجلس النواب العشرين، صدرت الإرادة الملكية بحل مجلس النواب التاسع عشر المنتخب عام 2020، بتاريخ 25 تموز 2024.

تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة بالنظر إلى أنها تتناول انتخابات مجلس النواب العشرين الذي يمثل أهم مخرجات عملية التحديث السياسي التي أطلقها الأردن العام 2021، واشتملت على تعديلات جوهرية لكل من الدستور الأردني وقانوني الانتخاب والأحزاب السياسية، ونظامي الدوائر الانتخابية وتمويل الأحزاب، على طريق توفير فرص التحول نحو البرلمانية الحزبية، وتشكيل الحكومات البرلمانية.

وفي هذا الإطار، فقد أجريت الانتخابات وفق قانون انتخاب جديد يُمثل نظاماً مختلطاً يجمع ما بين القائمة الحزبية النسبية المغلقة في دائرة عامة واحدة على مستوى المملكة، وخصص لها 41 مقعداً نيابياً، وهو ما يعادل 30% من عضوية مجلس النواب، وبين القائمة النسبية المفتوحة على مستوى الدوائر المحلية، وعددها 18 دائرة، وخصص لها 97 مقعداً في مجلس النواب.

ولعل أحد أبرز مزايا قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (4) لسنة 2022، والذي أجريت بموجبه انتخابات 2024، أنه يحدد مسار التحديث السياسي لمجلسين نيابيين قادمين؛ الأول، مجلس النواب الحادي والعشرين، والذي سترتفع فيه حصة القوائم الحزبية في الدائرة العامة إلى 50% من مقاعد مجلس النواب، فيما سترتفع حصة القوائم الحزبية في الدائرة العامة في مجلس النواب الثاني والعشرين إلى 65% من مقاعد المجلس النيابي. وفي كلتا الحالتين سيتعين صدور نظام يكفل الربط بين الدائرة العامة والدوائر المحلية.

هدف ومنهجية الدراسة

يتمثل العنصر الجوهري في انتخابات مجلس النواب العشرين في كونه يفتح الباب نحو ترسيخ وتطوير الحضور الحزبي في بنية مجلس النواب، على طريق تشكيل الحكومات البرلمانية. ولهذا، سوف تسعى هذه الدراسة بشكل خاص إلى إبراز كل ما يتصل بالبعد الحزبي في هذه الانتخابات، وانعكاساته على نتائج الانتخابات، بالإضافة بطبيعة الحال إلى المعطيات العامة لعملية الاقتراع.

بهذا سوف توفّر هذه الدراسة الأساس للقراءة المقارنة بين نتائج انتخابات مجلس النواب العشرين، وبين نتائج انتخابات المجلسين القادمين ما دام أن هذه المجالس الثلاثة ترتبط بمسار التحديث السياسي نفسه، والذي يعبر عنه بكل وضوح قانون الانتخاب لسنة 2022.

وفي إطار التحليل لنتائج الانتخابات، هنالك عدد من المفاهيم التي يتعيّن الوقوف على تجلياتها في هذه الانتخابات، وهذا يشمل اختلال التمثيل بين الدوائر الانتخابية المحلية، من حيث الفروق في حصصها من المقاعد النيابية ارتباطاً بعدد الناخبين فيها، وقياس حجم الأصوات المهدورة التي لم تسهم في انتخاب نواب يمثلونها. هذا بالإضافة إلى فحص مؤشر تمثيل مجتمع الناخبين، من حيث النسبة المئوية للأصوات التي يمثلها الفائزون بالانتخابات مقارنة بإجمالي عدد الناخبين.

وبما أن البيانات التي توفّرها الهيئة المستقلة للانتخاب لا تتضمن عدد الأصوات التي يحصل عليه كل حزب من خلال مرشحيه في الدوائر المحلية سواء فاز بعدد من المقاعد أم لم يفز، ستأخذ هذه الدراسة على عاتقها احتساب الحجم التقديري للأصوات التي يستحقها كل حزب من الأحزاب المشاركة في انتخابات الدوائر المحلية، آخذين بعين الاعتبار أن أسماء المترشحين من كل حزب، والدائرة أو الدوائر التي ترشحوا فيها معروفة

ضمن البيانات التي تُتيحها الهيئة المستقلة للانتخاب. وعليه، سيأخذ هذا القسم من الدراسة، في عملية احتساب الأصوات، بمنهجية مركّبة على النحو التالي:

1. القائمة الانتخابية التي يشكّلها حزب سياسي وتحمل اسمه، تُحتسب الأصوات التي حصلت عليها القائمة لهذا الحزب بغض النظر عن التكوين الداخلي للقائمة من حيث عدد الحزبيين وغير الحزبيين، كذلك بغض النظر عمّا إذا فازت القائمة بمقعد نيابي أو أكثر، أو لم تفز بأي مقعد. هذه القاعدة تنطبق على جميع القوائم التي شكّلها حزب جبهة العمل الإسلامي، وعلى أعداد قليلة من القوائم التي شكّلتها أحزاب أخرى.

2. الحالات التي تتشكّل فيها قوائم أعضاؤها من حزب واحد، تُحتسب أصوات هذه القوائم لصالح تلك الأحزاب حتى وإن لم تحمل تلك القوائم أسماء تلك الأحزاب.

3. القوائم التي يكون بعض أعضائها من الأحزاب، يراعى في احتساب الأصوات التي حصلت هذه الأحزاب:

أ. إذا كان عدد الأعضاء من حزب واحد اثنين أو أكثر، يُحتسب لهذا الحزب أصوات العضو الذي حصل على أعلى الأصوات، وفقاً لفرضية أن الأعضاء الحزبيين يتبادلون الدعم.

ب. إذا اقتصر عدد الأعضاء من أحد الأحزاب على عضو واحد، يُحتسب لهذا الحزب عدد الأصوات التي حصل عليها هذا العضو.

4. بالنظر إلى أن بعض القوائم شارك في تشكيلها حزبان أو أكثر إلى جانب أعضاء غير حزبيين، فإن احتساب الأصوات التي حصل عليها كل عضو لحزبه، قد يؤدي إلى أن يزيد مجموع الأصوات الممنوحة للأحزاب على أصوات القائمة أو يكاد، وهذا يجعل عملية التقدير معيبة، لذا يتعين في هذه الحالة إعادة هيكلة أصوات الأعضاء داخل القائمة بإجراء عملية تناسب تجعل أصوات مجموع الأعضاء داخل القائمة تساوي أصوات القائمة، وذلك بقسمة عدد أصوات كل عضو، على مجموع أصوات جميع الأعضاء في القائمة، مضروباً بعدد أصوات القائمة.

5. آخذين بعين الاعتبار، أن المترشحين على مسارات الكوتات يحصلون على أصوات من أكثرية المترشحين داخل القائمة لأنهم لا ينافسون المترشحين على مسار التنافس الحر، فإن عدد أصوات هؤلاء يتّسم في كثير من الحالات بارتفاع حجمه، ما يجعل احتساب أصوات ممثلي الحزب أو الأحزاب في القائمة لا ينسجم مع مجموع أصوات القائمة، لذا نلجأ هنا للطريقة نفسها المبينة في البند السابق (4)، والتي وصفناها بإعادة هيكلة أصوات الأعضاء داخل القائمة بإجراء عملية تناسب لها مع أصوات القائمة.

وبالنظر إلى أن قسماً من المساهمة المالية التي تُصرف للحزب من خزينة الدولة وقدره 30 ألف دينار، تشترط أن يُحقّق الحزب نسبة تمثل 50% فأكثر من نسبة الحسم (العتبة) من عدد أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية العامة، فإن هذه الدراسة ستترصد من هي الأحزاب التي تستحق هذا القسم من المساهمة المالية ارتباطاً بحصولها على 50% من نسبة الحسم على الأقل.

كذلك، تقدم هذه الدراسة جملة من التوضيحات المنهجية الضرورية لفهم آليات احتساب الفوز لكل من القوائم الحزبية في الدائرة العامة (انظر الصفحة رقم 40)، والقوائم العامة في الدوائر المحلية (انظر الصفحة رقم 48)، بالنظر إلى أن أحكام القانون التي تحدد هذه الآليات تحتاج إلى أمثلة عملية لتسهيل فهمها لدى النشطاء الحزبيين والباحثين والمهتمين.

وأخيراً، ترصد الدراسة تجليات اتّساع حجم ظاهرة البطاقات البيضاء في الدائرة العامة على مستوى الدوائر المحلية، وكذلك الظاهرة المقابلة بارتفاع حجم الأصوات التي حصلت عليها قائمة جبهة العمل الإسلامي في الدائرة العامة، مقارنة بحجم الأصوات التي حصلت عليها قوائمها في الدوائر المحلية.

اختلال التمثيل بين الدوائر الانتخابية المحلية

إن المقاربة التي نعتمدها لفحص مدى الاختلال في تمثيل الدوائر الانتخابية تتمثل في احتساب وزن المقعد النيابي في الدائرة بعدد الناخبين فيها، ومقارنة هذه الأوزان من ناحية مع المتوسط الوطني لوزن المقعد على مستوى جميع الدوائر الانتخابية، ومن ناحية ثانية مقارنة تلك الأوزان فيما بينها، وترتيبها تنازلياً، كما هو مبين في الجدول رقم (1)، لتبيان الدوائر ذات التمثيل الخاسر، وتلك ذات التمثيل الرابع بمعيار عدد الناخبين فيها، وهو معيار يعكس عدد المواطنين في الدوائر المختلفة.

وعلى هذا، يتبين ما يلي:

1. أن المتوسط الوطني لوزن المقعد النيابي هو 52,380 ناخباً.
2. أن أضعف الدوائر الانتخابية بمستوى تمثيلها هي دائرة العاصمة الثانية، حيث يبلغ وزن المقعد النيابي فيها 106,561 ناخباً، بينما أعلى الدوائر بمستوى تمثيلها هي دائرة معان، حيث يبلغ وزن المقعد النيابي فيها 14,354 ناخباً، ما يعني أن وزن المقعد النيابي في الأولى (الأضعف تمثيلاً) يبلغ 7.4 ضعف وزنه في الثانية (الأعلى تمثيلاً).
3. بالإضافة إلى دائرة العاصمة الثانية، هناك أربع دوائر أخرى، تعدّ دوائر خاسرة بمعيار التمثيل لأن وزن المقعد النيابي فيها أعلى من المتوسط الوطني، وهي على التوالي دوائر: العاصمة الأولى (102,960 ناخباً)، العاصمة الثالثة (80,676 ناخباً)، الزرقاء (72,757 ناخباً)، إربد الأولى (71,247 ناخباً).
4. يبلغ عدد الدوائر الراححة، وإن بتفاوت، في تمثيلها النيابي 13 دائرة تتراوح بين الأقل ربحاً بوزن المقعد النيابي فيها: دائرة إربد الثانية (46,332 ناخباً)، والأعلى ربحاً: دائرة معان (14,354 ناخباً)، وتشتمل هذه الدوائر أيضاً على دوائر جرش وعجلون والمفرق ضمن إقليم الشمال، ودائرتي البلقاء ومادبا ضمن إقليم الوسط، ودوائر إقليم الجنوب الثلاث: الكرك والطفيلة والعقبة. ودوائر البادية الثلاث.



وزن المقعد النيابي



الجدول رقم (1): توزيع أوزان المقاعد النيابية من الناخبين في المملكة مرتبة تنازلياً في انتخابات مجلس النواب العشرين 2024

العاصمة الثالثة ناخب 484,055 مقعد 6 وزن المقعد (ناخب) 80,676	العاصمة الأولى ناخب 617,759 مقعد 6 وزن المقعد (ناخب) 102,960	العاصمة الثانية ناخب 852,487 مقعد 8 وزن المقعد (ناخب) 106,561
إربد الثانية ناخب 324,321 مقعد 7 وزن المقعد (ناخب) 46,332	إربد الأولى ناخب 569,974 مقعد 8 وزن المقعد (ناخب) 71,247	الزرقاء ناخب 727,569 مقعد 10 وزن المقعد (ناخب) 72,757
جرش ناخب 129,236 مقعد 4 وزن المقعد (ناخب) 32,309	بدو الشمال ناخب 119,184 مقعد 3 وزن المقعد (ناخب) 39,728	البلقاء ناخب 352,948 مقعد 8 وزن المقعد (ناخب) 44,119
عجلون ناخب 114,300 مقعد 4 وزن المقعد (ناخب) 28,575	بدو الجنوب ناخب 85,952 مقعد 3 وزن المقعد (ناخب) 28,651	مأدبا ناخب 126,381 مقعد 4 وزن المقعد (ناخب) 31,595
بدو الوسط ناخب 76,322 مقعد 3 وزن المقعد (ناخب) 25,441	العقبة ناخب 80,760 مقعد 3 وزن المقعد (ناخب) 26,920	المفرق ناخب 110,932 مقعد 4 وزن المقعد (ناخب) 27,733
معان ناخب 57,414 مقعد 4 وزن المقعد (ناخب) 14,354	الطفيلة ناخب 61,996 مقعد 4 وزن المقعد (ناخب) 15,499	الكرك ناخب 189,268 مقعد 8 وزن المقعد (ناخب) 23,659
ناخب 5,080,858 مقعد 97 وزن المقعد (ناخب) 52,380	المجموع	

المصدر: إعداد فريق البحث، مركز القدس للدراسات السياسية.

واستكمالاً لمقاربة فحص الاختلال في التمثيل النيابي للدوائر الانتخابية المحلية، فإننا سنعتمد مقاربة أخرى تفترض أن جميع الدوائر الانتخابية تستند في تمثيلها إلى تساوي حصة كل مقعد نيابي من أعداد الناخبين. ويترتب على هذه الفرضية، أنه يتعيّن زيادة حصص مقاعد الدوائر ذات التمثيل الخاسر، وتقليص تمثيل الدوائر ذات التمثيل الرابع.

وبإعادة توزيع المقاعد النيابية وفق المتوسط الوطني لحصة كل مقعد من أعداد الناخبين، كما هو مبين في الجدول رقم (2)، فإن هذا يعطينا النتائج التالية:

1. تحتاج دوائر العاصمة الثانية والأولى والثالثة إلى زيادة حصصها من المقاعد على التوالي بمقدار ثمانية، ستة، ثلاثة، كي تحصل كل دائرة منها على تمثيل يوازي حجم عدد الناخبين فيها. وعليه، تحتاج محافظة العاصمة إلى زيادة حصتها في التمثيل بمقدار 17 مقعداً. كما تحتاج محافظة الزرقاء إلى زيادة حصتها بمقدار أربعة مقاعد. أما دائرة إربد الأولى، فتحتاج إلى زيادة حصتها بمقدار ثلاثة مقاعد.

2. جميع الدوائر الثلاث عشرة الباقية، يتعيّن تقليص تمثيلها لتحقيق معيار التمثيل الموحد بحسب عدد الناخبين فيها. ويتراوح حجم التقليص لعدد المقاعد النيابية في هذه الدوائر ما بين مقعد واحد إلى أربعة مقاعد، وذلك على النحو التالي: تقليص مقعد واحد، دوائر: إربد الثانية، البلقاء، بدو الشمال، وبدو الجنوب؛ تقليص مقعدين، دوائر: جرش، مأدبا، عجلون، المفرق، العقبة، وبدو الوسط؛ تقليص ثلاثة مقاعد، دائرتا: الطفيلة ومعان؛ تقليص أربعة مقاعد: دائرة الكرك.

3. يتّضح مما سبق أن الدوائر التي ستكون الخاسرة الأكبر من إعادة توزيع المقاعد وفق مقاربة توحيد حصة كل مقعد من أعداد الناخبين، هي دوائر إقليم الجنوب، وذلك لأنها هي الرابعة الأكبر من التوزيع الحالي للمقاعد النيابية، عملاً بالاجتهاد المعمول به بدمج البعد التنموي مع البعد السكاني كمعيار موحد في توزيع المقاعد النيابية. غير أن هناك آراء تؤيد هذا الاجتهاد، لكنها ترى أن الفروق لا يجب أن تصل إلى هذا المستوى.

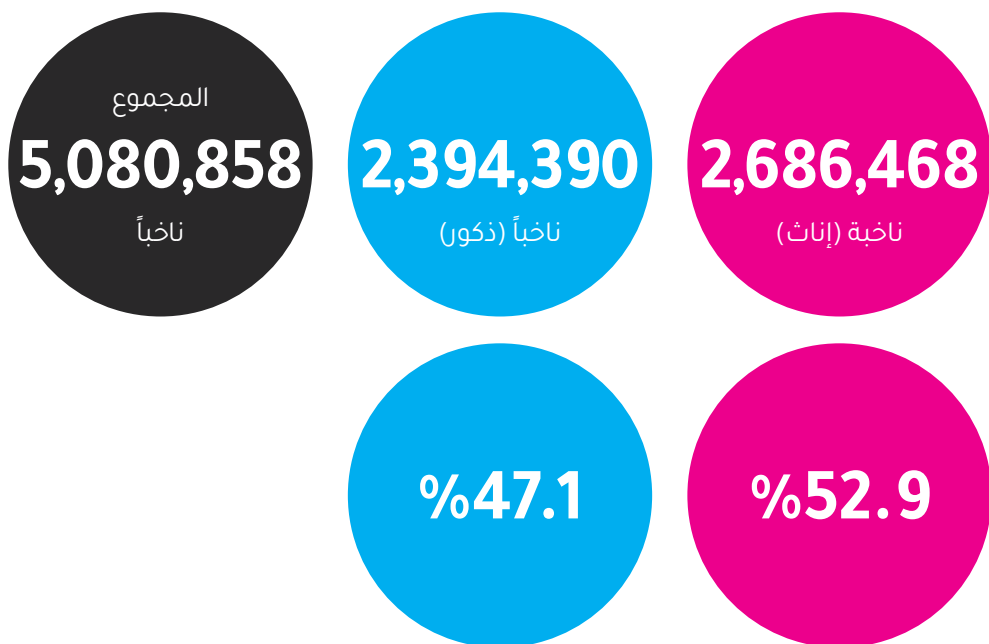
4. إن دينامية التحديث السياسي تقلص الآثار السلبية لهذا الاختلال في تمثيل الدوائر الانتخابية في المدى المنظور، لا بسبب اشتغال النظام الانتخابي على دائرة عامة (حزبية) خُصص لها 41 مقعداً فحسب، بل كذلك لأن مجلسي النواب القادمين سيُخصص للدائرة العامة فيهما 50% ثم 65% من مقاعدهما، إضافة إلى أن التنافس على مقاعد الدائرة العامة يجري وفق نظام التمثيل النسبي.

الجدول رقم (2): توزيع المقاعد النيابية على الدوائر الانتخابية المحلية بحسب معيار تساوي حصة المقعد من أعداد الناخبين

الدائرة	ناخب	مقعد فعلي	مقعد (مفترض)	الفارق المستحق
العاصمة الثانية	852,487	8	16.2	8.2 +
العاصمة الأولى	617,759	6	11.7	5.7 +
العاصمة الثالثة	484,055	6	09.2	3.2 +
الزرقاء	727,569	10	13.8	3.8 +
إربد الأولى	569,974	8	10.8	2.8 +
إربد الثانية	324,321	7	06.1	0.9 -
البلقاء	352,948	08	06.7	1.3 -
بدو الشمال	119,184	03	02.2	0.8 -
جرش	129,236	04	02.4	1.6 -
مادبا	126,381	04	02.4	1.6 -
بدو الجنوب	85,952	03	01.6	1.4 -
عجلون	114,300	04	02.1	1.9 -
المفرق	110,932	04	02.1	1.9 -
العقبة	80,760	03	01.5	1.5 -
بدو الوسط	76,322	03	01.4	1.6 -
الكرك	189,268	08	03.6	4.4 -
الطفيلة	61,996	04	01.1	2.9 -
معان	57,414	04	01.0	3.0 -
المجموع	5,080,858	97	97	0.0

المعطيات العامة للاقتراع

بلغ عدد الناخبين الإجمالي في انتخابات 2024 ما مجموعه 5,080,858 ناخباً، يتوزعون بين 2,686,468 ناخبة (إناث) بنسبة 52.9%، و2,394,390 ناخباً (ذكور) بنسبة 47.1%.



شارك في عملية الاقتراع يوم العاشر من أيلول 1,638,356 ناخباً، ما يعني أن نسبة الاقتراع تساوي 32.25%، وهي أعلى بقليل من نسبة الاقتراع في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر العام 2020، والتي بلغت 29.9%. وكانت هنالك مرهانات على رفع نسبة الاقتراع على نحو جوهري في ظل عملية التحديث السياسي، واعتماد دائرة انتخابية عامة للأحزاب السياسية للمرة الأولى في تاريخ المملكة، لكن هذه المرهانات لم تتحقق بدرجة كافية، واقتصرت الزيادة في عدد المقترعين على 250,658 مقترعاً.

وجدير بالذكر أن رئيس مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب م. موسى المعاينة، قد أشار في مؤتمره الصحفي الخاص بإعلان نتائج الانتخابات،

إلى ما أسماه النسبة الموضوعية للاقتراع، والتي تساوي 36%، آخذين بعين الاعتبار أنه يوجد 515 ألف ناخب من المواطنين الأردنيين المغتربين مسجلين في الجداول الانتخابية، لكنهم لا يشاركون بالاقتراع⁽¹⁾.

هذا وقد لوحظ أن نسبة اقتراع الإناث كانت أقل من نسبة اقتراع الذكور، حيث سجّلت نسبة اقتراع الإناث 47.84% مقابل 52.16% للذكور. وهذا يعكس تفوّق مشاركة الذكور في عملية الاقتراع على مشاركة الإناث. حيث سجّل الذكور ما نسبته 35.69% من مجموع الناخبين الذكور، فيما سجّلت الإناث ما نسبته 29.18% من مجمل الناخبات.

وعلى صعيد المشاركة في الاقتراع لدى فئة الشباب من الفئة العمرية 35 سنة فما دون، فقد بلغ عدد المقترعين الذكور 374,973 مقترعاً مقابل 340,838 مقترعة من الإناث. بهذا تكون مشاركة الشباب الذكور والإناث من هذه الفئة العمرية، قد بلغت ما نسبته 43.69% من مجمل المقترعين.

نسب الاقتراع على مستوى الدوائر الانتخابية

سجّلت دائرة الكرك أعلى نسبة اقتراع من بين جميع الدوائر الانتخابية المحلية بلغت 61.7%، وتلتها مباشرة دائرة بدو الجنوب بنسبة 61.5%، فيما سجلت أدنى نسب الاقتراع دائرة العاصمة الثانية بنسبة 18.3%، تلتها مباشرة دائرة العاصمة الأولى بنسبة 19.5%.

وإلى جانب دائرتي الكرك وبدو الجنوب، نجحت سبع دوائر انتخابية أخرى في تجاوز نسبة 50%، كما هو موضح في الجدول رقم (3)، وهي دوائر: معان (60.2%)، جرش (55.2%)، الطفيلة (54.8%)، عجلون (54.2%)، المفرق (52.1%)، بدو الوسط (50.8%)، وبدو الشمال (50.6%).

وفي المقابل، إلى جانب دائرتي العاصمة الثانية والأولى، أخفقت سبع دوائر في تجاوز عتبة اقتراع بنسبة 50%، وهي على التوالي، دوائر: الزرقاء (21.6%)، العاصمة الثالثة (21.8%)، إربد الأولى (34.6%)، العقبة (38.1%)، البلقاء (40.7%)، إربد الثانية (42.8%)، مأدبا (47.4%).

(1) موقع قناة المملكة الإلكتروني: انتخابات نيابية 2024 "المستقلة للانتخاب": 36% نسبة الاقتراع الموضوعية بعد استثناء 515 ألف مغترب، تاريخ 2024/ 9/ 10.

الجدول رقم (3): توزيع نسب الاقتراع بحسب الدائرة الانتخابية في انتخابات مجلس النواب العشرين

العاصمة الأولى ناخب 617,759 مقترع 120,519 %19.5	العاصمة الثانية ناخب 852,487 مقترع 155,953 %18.3	العاصمة الثالثة ناخب 484,055 مقترع 105,423 %21.8
إربد الأولى ناخب 569,974 مقترع 197,014 %34.6	إربد الثانية ناخب 324,321 مقترع 138,918 %42.8	الزرقاء ناخب 727,569 مقترع 157,447 %21.6
المفرق ناخب 110,932 مقترع 57,808 %52.1	عجلون ناخب 114,300 مقترع 61,948 %54.2	جرش ناخب 129,236 مقترع 71,386 %55.2
البلقاء ناخب 352,948 مقترع 143,839 %40.7	مأدبا ناخب 126,381 مقترع 59,964 %47.4	الركك ناخب 189,268 مقترع 116,837 %61.7
الطفيلة ناخب 61,996 مقترع 33,945 %54.8	معان ناخب 57,414 مقترع 34,575 %60.2	العقبة ناخب 80,760 مقترع 30,745 %38.1
بدو الشمال ناخب 119,184 مقترع 60,333 %50.6	بدو الوسط ناخب 76,322 مقترع 38,805 %50.8	بدو الجنوب ناخب 85,952 مقترع 52,897 %61.5
المجموع ناخب 5,080,858 مقترع 1,638,356 %32.25		

حجم الأصوات المهدورة

تمثل الأصوات المهدورة في الانتخابات النيابية الفارق بين عدد المقترعين في هذه الانتخابات، وعدد أصوات الفائزين بمقاعد مجلس النواب، أي أنها الأصوات التي لم تؤد إلى فوز أحد. ويذكر أن ارتفاع الأصوات المهدورة ظاهرة ملازمة لنظم الانتخاب الأغليبي، أي التي يفوز فيها المرشحون الحائزون على أعلى الأصوات حتى وإن لم يحصلوا على أكثر من 50% من الأصوات.

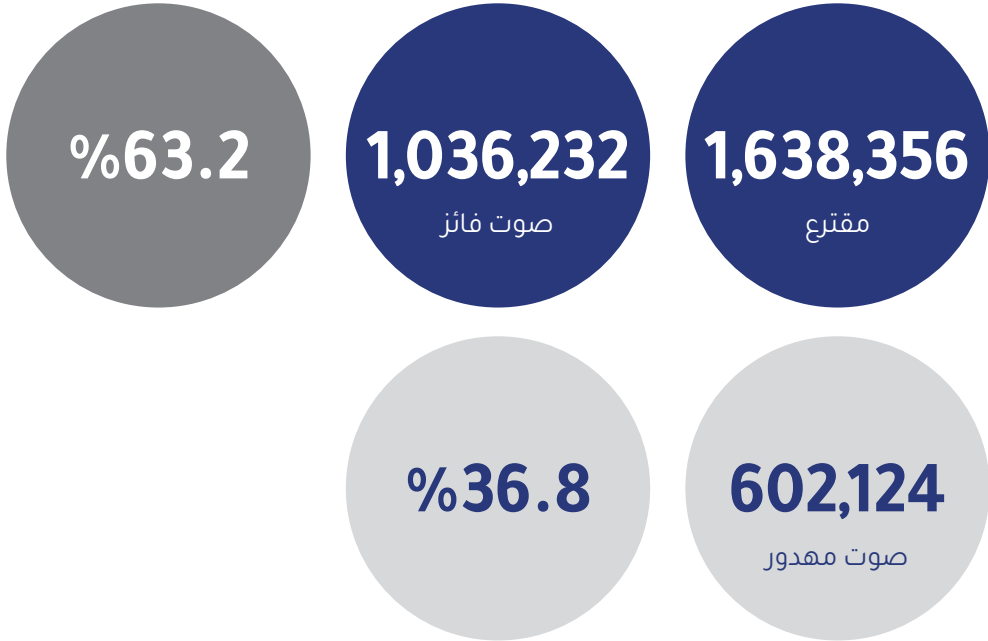
وفي التجربة الأردنية، فإن ظاهرة ارتفاع الأصوات المهدورة لازمت نظام "الصوت الواحد" الذي طُبّق للمرة الأولى في انتخابات 1993، واستمر العمل به حتى انتخابات 2013، حيث كانت الأصوات المهدورة تزيد على 60% من أصوات المقترعين. وفي المقابل، فإن نظام التمثيل النسبي يقلص حجم الأصوات المهدورة؛ ففي انتخابات 2020 التي أخذت بنظام القائمة النسبية المفتوحة في جميع الدوائر، هبط حجم الأصوات المهدورة إلى 40%.

نظام الصوت الواحد في الحالة الأردنية، كان يعني أن الناخب لديه الحق بالإدلاء بصوته لصالح مرشح واحد فقط بغض النظر عن عدد المترشحين في دائرته الانتخابية التي يصوّت فيها. أما الاسم الرسمي لهذا النظام الانتخابي في الأدبيات الانتخابية الدولية، فهو "نظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل" Single Non-Transferable Vote.

وفي انتخابات 2024، فإن نظام الانتخاب المختلط الذي يجمع بين نظام القائمة النسبية المفتوحة في الدوائر المحلية، ونظام القائمة النسبية المغلقة في الدائرة العامة على مستوى المملكة، يوفر فرصة المقارنة بين المكوّنين في المحطة الانتخابية نفسها.

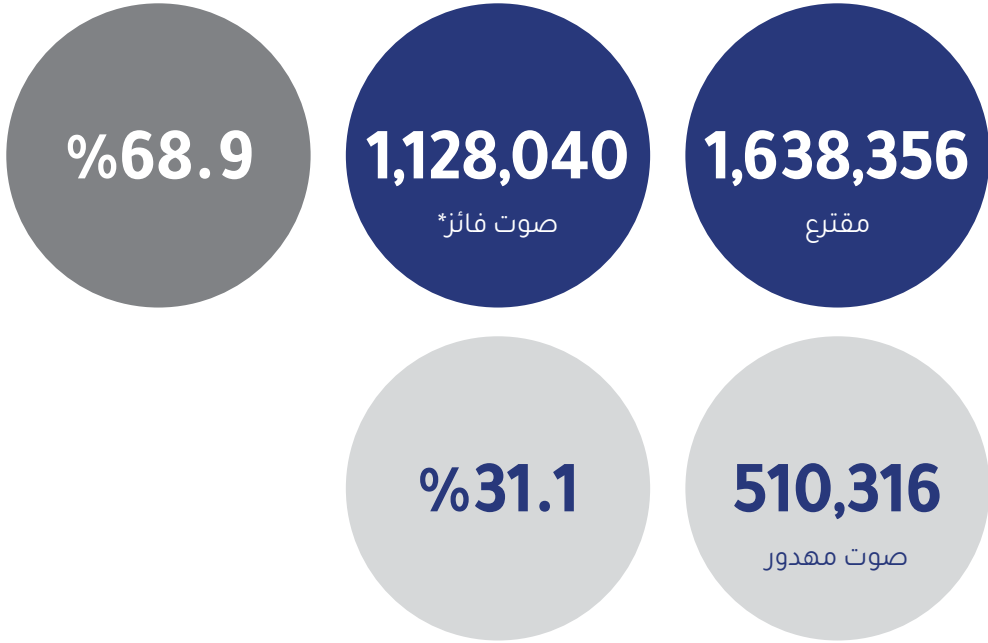
ففي الدائرة العامة، بلغ عدد الأصوات المهدورة 602,124 صوتاً، أي ما نسبته 36.8% من أصوات المقترعين، كما هو مبين في الجدول رقم (4). وتتكون هذه الأصوات المهدورة من قسمين: الأول يمثل أصوات المقترعين التي لم تُسهم في فوز أي من القوائم المترشحة، وعددها 341,893 صوتاً، والثاني يمثل المقترعين الذي أدلوا ببطاقات بيضاء، وعددهم 260,231 مقترعاً. وجدير بالذكر أنه لولا وجود نسبة حسم (2.5%)، لهبطت نسبة الأصوات المهدورة بدرجة أكبر.

الجدول رقم (4): حجم الأصوات المهدورة في الدائرة العامة في انتخابات 2024



أما على صعيد الدوائر المحلية، فإن حجم الأصوات المهدورة قد بلغ ما نسبته 31.1%، كما هو مبين في الجدول التالي (رقم 5)، أي أن الأصوات المهدورة في عملية الاقتراع للقوائم المحلية انطوت على حجم من الأصوات المهدورة أقل من تلك التي رُصدت في عملية الاقتراع للقوائم الحزبية في الدائرة العامة بفارق 5.7 نقطة في المئة.

الجدول رقم (5): حجم الأصوات المهدورة في الدوائر المحلية في انتخابات 2024



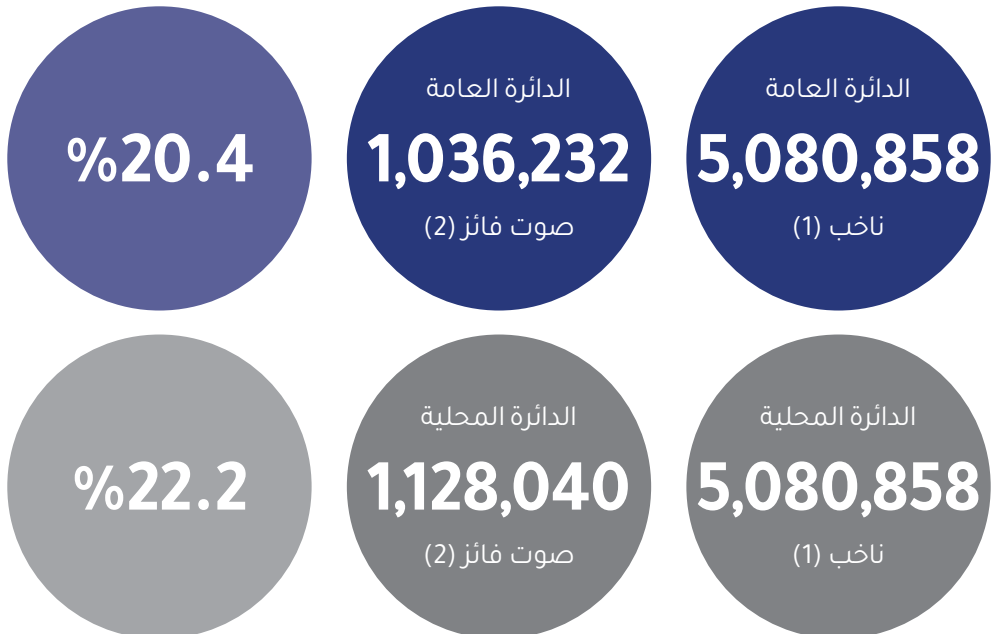
(*) يُحتسب عدد أصوات الفائزين في نظام القائمة النسبية المفتوحة بعدد الأصوات التي تحصل عليها القوائم، وليس بعدد الأصوات التي يحصل عليها الفائزون، حتى وإن كانت المقاعد المخصصة للكوتات تُحدد بمقارنة أعلى الحاصلين على الأصوات من المترشحين ضمن كل فئة من فئات: المرأة، والمسيحيين، والشركس والشيشان.

مؤشر تمثيل مجتمع الناخبين

يهدف هذا المؤشر إلى قياس النسبة المئوية للأصوات التي حصل عليها الفائزون بالانتخابات مقارنة بحجم مجتمع الناخبين، أي عددهم الإجمالي. وحينما تكون نسبة الاقتراع متدنية، فإن هذا يعني أن المجلس المنتخب لا يمثل بالمعنى الحسابي قطاعاً كبيراً من الناخبين. ويوضح الجدول رقم (6) أن 79.6% من الناخبين لم يسهموا بانتخاب أحد من أعضاء المجلس سواء لأنهم لم يقترعوا أصلاً، أو لأنهم انتخبوا قوائم لم يحالفها الحظ، وهذا يشكل أحد أسباب ضعف الثقة بالمجلس النيابي.

وبمقارنة نسبة ما تمثله أصوات الفائزين من مجتمع الناخبين بين الدائرة العامة، والدوائر المحلية، يتضح أن حجم أصوات الفائزين في الدوائر المحلية تمثل نسبة أفضل من مجتمع الناخبين منه في الدائرة العامة بفارق 1.8 نقطة من مئة.

الجدول رقم (6): نسبة تمثيل الفائزين لمجتمع الناخبين في انتخابات 2024



اللوحة العامة للترشيحات الانتخابية

بلغ إجمالي عدد المترشحين لانتخابات مجلس النواب العشرين ما مجموعه 1623 شخصاً انتظموا في 197 قائمة مترشحة في الدائرتين العامة والمحلية. ويتوزع هؤلاء المترشحون بحسب الجنس إلى 1246 من الذكور بنسبة 76.8%، و377 من الإناث بنسبة 23.2%.

الترشيحات العامة في الدوائر المحلية

بلغ عدد القوائم المترشحة في مجمل الدوائر الانتخابية المحلية 172 قائمة ضمت ما مجموعه 937 مترشحاً ومترشحة، تنافسوا على 97 مقعداً. وتوزع هؤلاء المترشحين بين 747 من الذكور بنسبة 79.7%، و190 من الإناث بنسبة 20.3%.

ويذكر أن إجمالي عدد الشباب دون 35 سنة الذين ترشحوا على القوائم المحلية قد بلغ 56 شاباً وشابة، توزعوا بين 30 شاباً بنسبة 53.6%، و26 شابة بنسبة 46.4%.

لم يعكس عدد القوائم المترشحة في الدوائر الانتخابية اختلاف حصصها من المقاعد النيابية، علماً بأن عدد المقاعد المخصصة لهذه الدوائر يتراوح بين حد أدنى هو ثلاثة مقاعد، كما هي الحال في دوائر البادية الثلاث، والعقبة، وحد أعلى هو 10 مقاعد في دائرة الزرقاء، حيث يتراوح عدد القوائم بين حد أدنى هو خمس قوائم في دائرة بدو الجنوب كما هو مبين في الجدول رقم (7)، وحد أعلى هو 17 قائمة في دائرة الكرك التي تبلغ حصتها من المقاعد النيابية ثمانية.

الجدول رقم (7): توزيع عدد القوائم والمرشحين وعدد الأصوات التي حصلت عليها القوائم بحسب الدائرة الانتخابية

العاصمة الأولى	العاصمة الثانية	العاصمة الثالثة
قائمة: 10 مترشح: 57 صوت صحيح: 115,289	قائمة: 09 مترشح: 71 صوت صحيح: 148,644	قائمة: 13 مترشح: 71 صوت صحيح: 99,517
إربد الأولى	إربد الثانية	الزرقاء
قائمة: 12 مترشح: 96 صوت صحيح: 186,160	قائمة: 11 مترشح: 76 صوت صحيح: 130,563	قائمة: 11 مترشح: 98 صوت صحيح: 150,242
المفرق	عجلون	جرش
قائمة: 06 مترشح: 23 صوت صحيح: 54,138	قائمة: 07 مترشح: 26 صوت صحيح: 58,102	قائمة: 09 مترشح: 36 صوت صحيح: 67,985
البلقاء	مأدبا	الركك
قائمة: 11 مترشح: 81 صوت صحيح: 137,459	قائمة: 10 مترشح: 39 صوت صحيح: 56,189	قائمة: 17 مترشح: 114 صوت صحيح: 112,120
الطفيلة	معان	العقبة
قائمة: 11 مترشح: 40 صوت صحيح: 31,817	قائمة: 06 مترشح: 23 صوت صحيح: 32,986	قائمة: 08 مترشح: 23 صوت صحيح: 29,866
بدو الشمال	بدو الوسط	بدو الجنوب
قائمة: 07 مترشح: 21 صوت صحيح: 57,957	قائمة: 09 مترشح: 27 صوت صحيح: 37,259	قائمة: 05 مترشح: 15 صوت صحيح: 51,917
المجموع		قائمة: 172 مترشح: 937 صوت صحيح: 1,558,210

حالة التنافس على مسارات الترشيح

أ. مسار التنافس الحر

من بين المقاعد الـ 97 المخصصة للدوائر الانتخابية المحلية، يوجد 70 مقعداً خاضعاً للتنافس الحر، وتنافس عليها ما مجموعه 695 مترشحاً (74.2%)، أي بما متوسطه، حوالي 10 مترشحين للمقعد الواحد. هذا في حين أن الدائرة التي شهدت أعلى مستوى من التنافس هي دائرة الكرك بمتوسط 14.8 مترشح للمقعد الواحد، وأن الدائرة التي شهدت أدنى مستوى من التنافس هي دائرة بدو الجنوب بمتوسط خمسة مترشحين للمقعد الواحد، كما هو مبين في الجدول رقم (8).

ب. مسار المرأة

للمرة الأولى منذ إقرار كوتا المرأة في انتخابات مجلس النواب الرابع عشر عام 2003، يقترن الترشيح على مسار كوتا المرأة بوجود الإعلان عن ذلك، كي لا يندرج هذا الترشيح ضمن محددات التنافس الحر. هذا بينما كانت النساء تنافس على المقاعد نفسها مع الرجال، وحينما لا يحالفها الحظ، تحتكم للفرص التي توفرها الكوتا النسائية.

بلغ عدد الإناث اللواتي ترشحن على مقاعد المرأة في الدوائر الثماني عشرة، ما مجموعه 166 مترشحة، بنسبة 17.7% من مجمل المترشحين في الدوائر المحلية، أي بمتوسط حوالي تسع إناث لكل مقعد نسائي.

وتراوح متوسط التنافس على مقعد المرأة بين الدوائر المختلفة بين حد أعلى هو 16 من الإناث للمقعد في دائرة الكرك، وخمس إناث للمقعد في كل من دائرتي المفرق وبدو الجنوب.

أما الإناث اللواتي اخترن المنافسة على مقاعد التنافس الحر، فقد بلغ عددهن 24 مترشحة بنسبة 12.6% من مجمل الإناث المترشحات في القوائم المحلية.

الجدول رقم (8): توزيع القوائم المترشحة وحالة التنافس على المسارات المختلفة في انتخابات 2024

الدائرة	قائمة	مترشح مسار حر	متوسط التنافس	مترشحة مسار المرأة*	مترشح مسيحي*	مترشح شركسي/ شيشاني*
العاصمة 1	10	47	09.4	10
العاصمة 2	09	53	08.8	09	09	...
العاصمة 3	13	49	12.3	12	..	10
الزرقاء	11	69	09.9	11	09	09
البلقاء	11	66	11.0	10	05	...
مأدبا	10	20	10.0	09	10	...
إربد 1	12	84	12.0	12
إربد 2	11	55	11.0	12	10	...
جرش	09	27	09.0	09
عجلون	07	14	07.0	07	05	...
المفرق	06	18	06.0	05
الكرك	17	89	14.8	16	09	...
الطفيلة	11	29	09.7	11
معان	06	17	05.7	06
العقبة	08	16	08.0	07
بدو الشمال	07	14	07.0	07
بدو الجنوب	09	18	09.0	09
بدو الوسط	05	10	05.0	05
المجموع	172	695	166	57	19
النسبة المئوية (%)		74.2%	9.93 للمقعد	17.7%	6.1%	2.0%

(*) متوسط التنافس على المقعد الواحد في مسارات كل من المرأة، والمسيحي، والشركسي/ الشيشاني يساوي عدد المترشحين نفسه لأن التنافس ضمن جميع هذه المسارات الثلاثة يتم على مقعد واحد في كل دائرة معينة.

ج. مسار المسيحي:

يبلغ عدد المقاعد الخاضعة لمسار المسيحي في الدوائر المحلية سبعة مقاعد، تتوزع بين مقعد في كل من دوائر: العاصمة الثانية، الزرقاء، البلقاء، ومأدبا في إقليم الوسط؛ وفي دوائر إربد الثانية، وعجلون في إقليم الشمال؛ وفي دائرة الكرك في إقليم الجنوب.

ترشح ضمن هذا المسار ما مجموعه 57 عضواً (6.1%)، تنافسوا على المقاعد السبعة المشار إليها، بما معدّله 8.14 مترشح، بينما بلغ التنافس حداً أعلى بمتوسط 10 مترشحين للمقعد في كل من دائرتي مأدبا وإربد الثانية، وحداً أدنى بمتوسط 5.0 مترشحين للمقعد في دائرتي البلقاء وعجلون.

د. مسار الشركسي/ الشيشاني:

يقتصر عدد المقاعد الخاضعة لمسار الشركسي/ الشيشاني في الدوائر المحلية على مقعدين؛ أحدهما في دائرة العاصمة الثالثة، والثاني في دائرة الزرقاء. ترشح ضمن هذا المسار 19 مترشحاً (2%)، وجاء التنافس على المقعد في هذا المسار متقارباً، حيث بلغ ما متوسطه 10 مترشحين للمقعد في دائرة العاصمة الثالثة وعلى 9.0 مترشحين على المقعد في دائرة الزرقاء.

اللوحة العامة للترشيحات الحزبية

بلغ عدد المترشحين من الأحزاب السياسية ما مجموعه 1054 عضواً، من أصل 1623 مترشحاً، أي بنسبة 64.9%. وينقسم الحزبيون إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تتألف من المترشحين في القوائم الحزبية ضمن الدائرة العامة، وعددهم 686 بنسبة 65.1%، والمجموعة الأخرى تتألف من الحزبيين في الدوائر المحلية، وعددهم 368 بنسبة 34.9%.

الترشيحات الحزبية في الدائرة العامة:

بلغ عدد المترشحين على القوائم الحزبية في الدائرة العامة 686 مترشحاً توزعوا ضمن 25 قائمة، بين 499 من الذكور، بنسبة 72.7%، و187 من الإناث بنسبة 27.3%.

وتراوح عدد الحزبيين المترشحين في القائمة الواحدة في الدائرة العامة ما بين 12 حداً أدنى و40 حداً أعلى، هذا علماً بأن قانون الانتخاب يشترط أن لا يقل عدد المترشحين عن تسعٍ يمثلون تسع دوائر انتخابية مختلفة، وأن لا يزيدوا على 41 مترشحاً، وهو عدد المقاعد المخصصة للأحزاب في الدائرة العامة.

وبالنظر إلى الاشتراطات القانونية بتشكيل هذه القوائم من ناحية الجنس والشباب، حيث أوجب قانون الانتخاب على القائمة المترشحة، أن تضم في عضويتها امرأة في أحد المراكز الثلاثة الأولى، وامرأة أيضاً في أحد المراكز الثلاثة الثانية، وأن تضم كذلك شاباً أو شابة دون 35 سنة في أحد المراكز الخمسة الأولى، فقد جاءت الترشيحات النسائية والشبابية في القوائم الحزبية على النحو التالي:

توزعت المترشحات في القوائم الحزبية بين 25 مترشحة ضمن المراكز من 1 - 3 بنسبة 13.4%؛ و31 مترشحة ضمن المراكز من 4-6 بنسبة 16.6%؛ و131 مترشحة بعد المركز السادس بنسبة 70%.

أما الشباب دون سن 35 سنة، فقد بلغ عددهم 154 شاباً وشابة، من بينهم 47 شابة بنسبة 30.5%، و107 شباب بنسبة 69.5%. غير أن المترشحين ضمن المراكز الخمسة الأولى، قد بلغ عددهم 25 شاباً وشاباً، أي بمتوسط شاب أو شابة في كل قائمة حزبية، وتوزع هؤلاء بين أربع من الإناث، و21 من الذكور.

تركزت أكثرية الترشيحات في فئة العشرينات، كما هو مبين في الجدول رقم (9)، حيث بلغ عدد القوائم التي تتراوح عضويتها ما بين 20 إلى 28 ما مجموعه

تسع قوائم، في حين تساوت فئة (12 - 19) مترشحاً مع فئة الثلاثينات (30 - 38) بواقع ست قوائم لكل منهما. أما أوسع القوائم ترشيحاً، فقد اشتملت على 40 مترشحاً، لكنها الأقل تكراراً، إذ اقتصر على أربع قوائم فقط.

اشتملت القوائم المترشحة أيضاً على خمس قوائم لتحالفات حزبية من أصل 25 قائمة، أي بنسبة 20%، وهذه هي المرة الأولى التي تتشكل فيها قوائم كهذه بسبب احتدام التنافس بين القوائم في ظل تطبيق نسبة الحسم (العتبة) ومقدارها 2.5%. أما هذه القوائم التي اشتملت على 16 حزباً، فقد جاءت على النحو التالي:

- تحالف حزب نماء وحزب العمل: يضم كما هو واضح من مسماه، حزبين اثنين، هما حزب نماء، وحزب العمل.
- التحالف القومي الديمقراطي الأردني: يضم ستة أحزاب، هي أحزاب: الشعلة الأردني، الحركة القومية، الغد الأردني، القدوة الأردني، مساواة الأردني، والشباب الأردني.
- تحالف قائمة النهوض: يضم ثلاثة أحزاب، هي: حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني، حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)، وحزب الإصلاح والتجديد (حصاد).
- تحالف الوجدويون والوطني الدستوري: يضم ثلاثة أحزاب، هي أحزاب: الوجدويون الديمقراطي الأردني، الوطني الدستوري، والأنصار الأردني.
- تحالف التيار الديمقراطي: يضم حزبين، هما الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني، والحزب المدني الديمقراطي.

الجدول رقم (9): أرقام وأسماء القوائم المترشحة في الدائرة العامة وعدد المترشحين فيها

الرقم	القائمة	مترشح	رأس القائمة
1	حزب الاتحاد الوطني	38	زهير الخشمان
2	حزب البناء الوطني	20	محمود الفراهيد
3	حزب البناء والعمل	18	زياد الحجّاج
4	تحالف حزب نماء وحزب العمل	39	معتز أبو رقمان
5	حزب التنمية الوطني	20	ناظم عباينة
6	التحالف القومي الديمقراطي الأردني	40	عثمان الشوابكة
7	حزب تقدّم	40	مصطفى الخصاونة
8	الميثاق	40	أحمد الصفدي
9	الحزب الوطني الإسلامي	36	مصطفى العمّاوي
10	حزب المستقبل والحياة	17	رائد الخلايلة
11	تحالف قائمة النهوض	24	آدم العبدالات
12	قائمة النهج الجديد	24	فوزان البقور
13	العَمّال	22	محمد الجزّاح
14	قائمة الأرض المباركة	30	سليمان حويّلة
15	العدالة والإصلاح	25	خلدون الشّويات
16	تحالف الوندويون والوطني الدستوري	24	راكان أبو طرّيّة
17	جبهة العمل الإسلامي	38	أحمد القطاونة
18	حزب عزم	32	أيمن أبو هنية
19	حزب الشورى	19	فراس العبّادي
20	حزب رؤية	24	محمد الزريقات
21	حزب إرادة	40	دينا البشير
22	طريقنا- الحزب الشيوعي الأردني	19	حيدر الزين
23	حزب النهضة والعمال الديمقراطي	12	مصطفى الفريحات
24	تحالف التيار الديمقراطي	28	محمد عباينة
25	حزب الوفاء الوطني	17	مازن الجوارنة
المجموع		686	

الترشيحات الحزبية في الدوائر المحلية

بلغ عدد الأحزاب السياسية التي قدّمت مرشّحين عنها في الدوائر المحلية 24 حزبًا، قدّموا ما مجموعه 368 عضواً، توزعوا بين 318 من الذكور، و50 من الإناث. وتراوح عدد مترشحي الأحزاب بين عضو واحد في دائرة واحدة حداً أدنى، و87 عضواً في 16 دائرة حداً أقصى، كما هو مبين في الجدول رقم (10). وجدير بالذكر أن الترشيحات الحزبية المقصودة هنا، تشمل فقط الأعضاء الحزبيين الذين أفصحت الأحزاب عن أسمائهم للهيئة المستقلة للانتخاب، ولا تشمل بالتالي أصدقاء الأحزاب أو المتحالفين معهم من المستقلين.

سبعة أحزاب سياسية فقط سجّلت عدداً من المترشحين تجاوز 20 عضواً، وهم على التوالي، أحزاب: إرادة (87 عضواً)، الميثاق الوطني (53 عضواً)، تيار الاتحاد الوطني الأردني (48 عضواً)، الوطني الإسلامي (38 عضواً)، تقدّم (37 عضواً)، جبهة العمل الإسلامي (34 عضواً)، وعزم (23 عضواً).

أما بقية الأحزاب، فقد جاءت ترشيحاتها الحزبية دون 10 أعضاء، وهي أحزاب: الديمقراطي الاجتماعي الأردني (9 أعضاء)، العقال (7 أعضاء)، الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني (6 أعضاء)، البناء الوطني (4 أعضاء). وهناك ثلاثة أحزاب رشّح كل منها ثلاثة أعضاء، وهي أحزاب: المدني الديمقراطي، الشباب الأردني، والمستقبل والحياة الأردني. كما أن هنالك ثلاثة أحزاب رشّح كل منها عضوين اثنين، وهي أحزاب: الشعلة، العمل، ونماء. وأخيراً، هنالك سبعة أحزاب اقتصرت ترشيحاتها على عضو واحد لكل منها، وهي أحزاب: البناء والعمل، الإصلاح والتجديد (حصاد)، الشورى، الوفاء الوطني، التكامل الوطني، الأنصار الأردني، والقودة.

الجدول رقم (10): توزيع مترشيحي الأحزاب المفصّل عنهم في الدوائر المحلية بحسب عدد المترشحين والدوائر

الرقم	الحزب	مترشح	دائرة
1	حزب إرادة	87	16
2	حزب الميثاق الوطني	53	16
3	حزب تيار الاتحاد الوطني الأردني	48	11
4	الحزب الوطني الإسلامي	38	15
5	حزب تقدّم	37	11
6	حزب جبهة العمل الإسلامي	34	11
7	حزب عزم	23	12
8	الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني	09	09
9	حزب العمال	07	02
10	حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني	06	01
11	حزب البناء الوطني	04	03
12	الحزب المدني الديمقراطي	03	03
13	حزب الشباب الأردني	03	02
14	حزب المستقبل والحياة الأردني	03	03
15	حزب الشعلة الأردني	02	01
16	حزب العمل	02	02
17	حزب نماء	02	02
18	حزب البناء والعمل	01	01
19	حزب الإصلاح والتجديد "حصاد"	01	01
20	حزب الشورى	01	01
21	حزب الوفاء الوطني	01	01
22	حزب التكامل الوطني	01	01
23	حزب الأنصار الأردني	01	01
24	حزب القدوة	01	01
المجموع		368	18

نتائج الأحزاب السياسية في الانتخابات

حققت الأحزاب السياسية المشاركة في العملية الانتخابية ما مجموعه 104 مقاعد من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغ عددها 138 مقعداً، أي حوالي ثلاثة أرباع عضويته، وتحديدًا ما نسبته 75.4%، كما هو موضح في الجدول رقم (11).

وتتكون مقاعد الأحزاب السياسية من مصدرين: الدائرة العامة بمقاعدها الـ 41، والدوائر المحلية التي نجحت الأحزاب السياسية فيها بالفوز بما مجموعه 63 مقعداً من أصل حصتها البالغ عددها 97 مقعداً، أي بنسبة 64.9%.

شكلت النتائج التي أحرزها حزب جبهة العمل الإسلامي في انتخابات الدائرة العامة المفاجأة الأكبر في هذه المعركة الانتخابية، حيث حصد الحزب ما مجموعه 464,350 صوتاً، أي ما نسبته 33.69% من عدد أصوات المقتريين في الدائرة العامة، وهذه النتيجة تساوي أيضاً ما نسبته 44,8% من أصوات القوائم التي حصلت على نسبة الحسم، وهذا أمّن للحزب الحصول على 17 مقعداً من أصل 41 مقعداً مخصصة للقوائم الحزبية. هذا في حين حصلت ثلاثة أحزاب على ثلاثة مقعد لكل منها، هي: الميثاق الوطني، والوطني الإسلامي، وإرادة. وحصلت ستة أحزاب على مقعدين لكل منها، هي: تيار الاتحاد الوطني، تقدّم، الأرض المباركة، العمّال، تحالف نماء والعمل، وعزم (انظر الجدول رقم 13).

وجدير بالملاحظة أن قائمة حزب جبهة العمل الإسلامي، قد حلت في المركز الأول في جميع الدوائر الانتخابية المحلية الثماني عشرة باستثناء دائرة واحدة هي: دائرة بدو الوسط، مع ملاحظة وجود فروق كبيرة في الأصوات التي حصلت عليها قائمة الجبهة مقارنة مع القوائم التي حلت في المركز الثاني، حيث سجّلت أصوات قائمة الجبهة ما بين ضعف وستة أضعاف أصوات القائمة التي جاءت في المركز التالي (انظر الملحق رقم 1).

بلغ عدد الأحزاب السياسية والتحالفات الحزبية التي نجحت في أن تحجز مقعدين أو أكثر في الدائرة العامة تسعة أحزاب وتحالفاً واحداً. أما على صعيد الدوائر الانتخابية المحلية، فقد نجح تسعة أحزاب في حجز مقعد أو أكثر. وفي كلتا الدائرتين العامة والمحلية، حلّ حزب جبهة العمل الإسلامي في المركز الأول برصيد 31 مقعداً، تلاه حزب الميثاق الوطني الذي فاز بـ 21 مقعداً، ثم حزب إرادة الذي فاز بـ 19 مقعداً، كما هو مبين في الجدول رقم (11).

أما بقية الأحزاب والتحالفات الحزبية، فقد جاء رصيدها دون 10 مقاعد، حيث حصل حزب تقدّم على ثمانية مقاعد، وحصل الحزب الوطني الإسلامي على سبعة مقاعد، في حين حصل حزبان، هما: تيار الاتحاد الوطني، وعزم على خمسة مقاعد لكل منهما. وفيما فاز الحزب الديمقراطي المدني بمقعد واحد في دائرة محلية، فاز حزبان وتحالف حزبي بمقعدين لكل منهم، وهم: الأرض المباركة، العمال، وتحالف نماء والعمل. ويبيّن الملحق رقم (2) أسماء الفائزين من الأحزاب في كلتا الدائرتين العامة والمحلية.

الجدول رقم (11): توزيع المقاعد التي فازت بها الأحزاب السياسية بحسب فئة الدائرة ونسبتها من مقاعد مجلس النواب في انتخابات 2024

الرقم	الحزب/ التحالف	الدائرة العامة	الدوائر المحلية	المجموع	% من عضوية المجلس
1	جبهة العمل الإسلامي	17	14	31	22.5%
2	الميثاق الوطني	04	17	21	15.2%
3	إرادة	03	16	21	13.8%
4	تقدّم	03	05	08	5.8%
5	الوطني الإسلامي	03	04	07	5.1%
6	تيار الاتحاد الوطني	03	02	05	3.6%
7	عزم	02	03	05	3.6%
8	الأرض المباركة	02	00	02	1.4%
9	العمال	02	00	02	1.4%
10	تحالف نداء والعمل	02	00	02	1.4%
11	الحزب المدني الديمقراطي	00	01	01	0.7%
12	حزب الشباب الأردني	00	01	01	0.7%
	المجموع	41	63	104	75.4%

أما الأحزاب والتحالفات الحزبية التي لم تحصل على أي مقعد من مقاعد الدائرة العامة، فهي التي لم تنجح قوائمها بتجاوز نسبة الحسم (العتبة)، كما هو مبين في الجدول رقم (12)، وعدد هذه القوائم 15 قائمة.

الجدول رقم (12): قوائم الأحزاب والتحالفات الحزبية التي لم تحصل على أي مقعد في الدائرة العامة

الرقم	القائمة	صوت	% من المقترعين
1	طريقنا- الشيوعي الأردني	38,633	2.35%
2	حزب البناء والعمل	37,068	2.26%
3	الوفاء الوطني	34,076	2.07%
4	حزب التنمية الوطني	27,909	1.70%
5	حزب المستقبل والحياة	26,091	1.59%
6	البناء الوطني	26,090	1.59%
7	حزب رؤية	26,000	1.58%
8	تحالف التيار الديمقراطي	23,551	1.43%
9	حزب العدالة	20,023	1.22%
10	التحالف القومي	17,939	1.09%
11	قائمة النهج الجديد	17,622	1.07%
12	تحالف الوندويون	14,239	0.86%
13	تحالف قائمة النهوض	12,354	0.75%
14	الشورى الأردني	11,968	0.73%
15	حزب النهضة والعمال	08,330	0.50%

تمويل الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات

بحسب نظام المساهمة المالية في دعم الأحزاب السياسية لسنة 2023، يتكوّن تمويل الأحزاب من الخزينة العامة ارتباطاً بمشاركة الحزب في خوض الانتخابات النيابية بقائمة حزبية في الدائرة العامة، يتكوّن من مساهمة مالية بقيمة 30 ألف دينار إذا حقّق الحزب أو التحالف الحزبي نسبة تعادل 50% فأكثر من نسبة الحسم من عدد أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية العامة.

وفي ضوء ذلك، فإن الأحزاب التسعة والتحالف الحزبي التي حقّقت نسبة الحسم، تحصل على 30 ألف دينار سنوياً خلال سنوات عمل مجلس النواب الأربع. وكذلك يحصل على هذا المبلغ سبعة أحزاب وتحالف حزبي (انظر الجدول رقم 12) نجحت في الحصول على أصوات تزيد على 50% من نسبة الحسم، على الرغم من أنها لم تفرز بأي مقعد نيابي.

وتشمل المساهمة المالية من بوابة الانتخابات النيابية أيضاً على 10 آلاف دينار عن كل مقعد يفوز به الحزب. ويُضاف إلى هذا المبلغ ما نسبته 20% عن الفائز إذا كانت امرأة، أو شاباً أو شابة دون 35 سنة، أو من الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتعين ملاحظة أن يوجد سقف لهذه المساهمة المالية هو 120 ألف دينار ينبغي عدم تجاوزه.

آلية احتساب الفوز للقوائم الحزبية في الدائرة العامة

تتكون آلية احتساب القوائم الفائزة وعدد المقاعد التي تفوز بها من الخطوات التالية:

1. ترتيب القوائم المترشحة بحسب عدد الأصوات التي حصلت عليها تنازلياً.
2. التحري عن القوائم التي حصلت على نسبة الحسم (العتبة) التي هي 2.5% من مجموع أصوات المقترعين البالغ عددهم 1,638,356، فيتمين أنها القوائم التي يزيد عدد الأصوات التي حصلت عليها على 40,958 صوتاً، وعددها عشر قوائم فقط، كما هو مبين في الجدول رقم (13).
3. احتساب النسبة المئوية لعدد أصوات كل قائمة تجاوزت نسبة الحسم إلى مجموع أصوات القوائم التي تجاوزت نسبة الحسم (العمود الثالث)
4. حساب النسبة المئوية لعدد المقاعد التي تفوز بها كل قائمة من القوائم التي تجاوزت نسبة الحسم من أصل 38 مقعداً المخصصة للقوائم الحزبية قبل توزيع المقاعد الثلاثة الأخيرة المخصصة لمقعدين مسيحيين، ومقعد شركسي/ شيشاني.
5. تحصل كل قائمة حصلت على نسبة الحسم على عدد من المقاعد يساوي الأعداد الصحيحة غير الكسرية الممثلة لنسبتها المستحقة من المقاعد النيابية، ومجموع هذه المقاعد هو 33 مقعداً.
6. استكمال توزيع المقاعد بتطبيق قاعدة الباقي الأعلى، أي البدء بتوزيع المقاعد الباقية (5 مقاعد) بحسب أعلى الكسور في أعداد المقاعد المستحقة للقوائم حتى الانتهاء من توزيع المقاعد الخمسة. بهذا تكون قائمة جبهة العمل الإسلامي قد حصلت على 17 مقعداً؛ وحصلت قائمة الميثاق على أربعة مقاعد؛ فيما حصلت أربع قوائم على ثلاثة مقاعد لكل منها، هي قوائم: إرادة، تقدّم، الوطني الإسلامي، وتيار الاتحاد الوطني. في حين حصلت أربع قوائم، على مقعدين لكل منها، هي قوائم: عزم، الأرض المباركة، العمال، وتحالف نماء والعمل.

الجدول رقم (13): نتائج القوائم الحزبية التي تجاوزت نسبة الحسم في انتخابات مجلس النواب العشرين

القائمة	صوت	النسبة (%)	مقعد	توزيع *(1)	توزيع *(2)
جبهة العمل الإسلامي	464,350	%44.81	17.02	17	...
الميثاق	93,680	%09.04	3.43	3	...
الوطني الإسلامي	87,519	%08.44	3.20	3	...
إرادة	75,121	%07.24	2.75	2	1+
تيار الاتحاد الوطني	66,227	%06.39	2.42	2	...
تقدّم	61,199	%05.90	2.24	2	...
الأرض المباركة	50,244	%04.84	1.839	1	1+
العمال	50,142	%04.83	1.835	1	1+
تحالف نماء والعمل	45,859	%04.42	1.67	1	1+
عزم	41,891	%04.04	1.53	1	1+
المجموع	1,036,232	%100	38	33	5+

توزيع (1): في العمود الرابع ضمن الجدول (13) أعلاه، فإن احتساب عدد مقاعد كل قائمة حزبية يتم بضرب نسبة الأصوات التي حصلت عليها القائمة في 38 (عدد المقاعد المخصصة للقوائم الحزبية، وهي 41 مقعداً، مطروحاً منها المقاعد الثلاثة الممنوحة للمسيحيين والشركس والشيشان). لكن هذه العملية الحسابية تعطي أعداداً كسرية، لذا تُوزع في المرحلة الأولى، المقاعد بحسب الأعداد الصحيحة، ومجموعها 33.

توزيع (2): تُوزع المقاعد الخمسة الباقية بحسب طريقة الباقي الأعلى، أي منح هذه المقاعد لأعلى خمسة كسور، حيث تكون على التوالي من نصيب القوائم التالية: الأرض المباركة، العمال، إرادة، تحالف نماء والعمل، وعزم.

المقاعد المحجوزة للمسيحيين والشركس والشيشان:

تُخصّص تشريعات الانتخاب منذ انتخابات مجلس النواب الحادي عشر في عام 1989 تسعة مقاعد محجوزة للمسيحيين، وثلاثة للشركس والشيشان حتى انتخابات مجلس النواب التاسع عشر عام 2020. ومع التعديلات الجوهرية التي اشتمل عليها قانون الانتخاب رقم (4) لسنة 2022 مقارنة مع قوانين الانتخاب السابقة، فقد اقتضى تخصيص 41 مقعداً للقوائم الحزبية في الدائرة العامة تقليص كوتا المقاعد المسيحية والشركسية/ الشيشانية إلى مقعدين للمسيحيين، ومقعد للشركس والشيشان على صعيد الدوائر المحلية.

ولتعويض تقليص هذه الكوتا في الدوائر المحلية، وقرّ قانون الانتخاب الجديد فرصاً إضافية للمسيحيين وللشركس والشيشان في الدائرة العامة تمثّلت بما يلي:

1. خصّص نظام الدوائر الانتخابية رقم (54) لسنة 2023، في الدائرة العامة مقعدين للمسيحيين، ومقعداً للشيشان والشركس، وحجز مكان هذه المقاعد في آخر ثلاثة مقاعد من مقاعد الدائرة العامة بعد أول 38 مقعداً. أما آلية توزيع هذه المقاعد الثلاثة، فتتم من خلال ملئها من القوائم التي حصلت على أعلى نسبة من الأصوات، واشتملت على مسيحي أو شركسي أو شيشاني بحسب الأعلى ترتيباً في القائمة.

وبنتيجة تتبع أسماء المترشحين في القوائم الحزبية الفائزة بأعلى نسبة من الأصوات، تبين أن قائمة تقدّم التي حلّت في المركز السادس تشتمل على مسيحي في الترتيب الأعلى في القائمة، وهو المركز الخامس، فكان من نصيب المترشحة رند الخزوز، يليها قائمة تيار الاتحاد الوطني التي حلّت في المركز الخامس، واشتملت على مسيحي في ثاني أعلى ترتيب، وهو الترتيب التاسع، فكان المقعد المسيحي الثاني من نصيب المترشح جهاد عبوي.

أما على صعيد المقعد الشركسي/ الشيشاني، فكان من نصيب المترشح محمد كتلو الذي جاء ترتيبه تاسعاً في قائمة الميثاق التي حلّت في المركز الثاني بنسبة الأصوات التي حصلت عليها.

2. تحويل الكوتا المسيحية وكوتا الشركس والشيشان إلى "كوتا مفتوحة"، أي أنه متاح لكل من هاتين الفئتين فرصة الفوز بمقاعد إضافية، إذا جاء ترتيب مترشحيها ضمن أول 38 فائزاً في الدائرة العامة، حيث تنص الفقرة (4) من المادة (50) من قانون الانتخاب على أنه إذا وُجد من بين أول 38 مقعداً مسيحي أو شركسي أو شيشاني، فلا يتم اعتبارهم على المقاعد المخصصة لهم.

مشاركة الأحزاب السياسية في انتخابات الدوائر المحلية

اتّسمت مشاركة الأحزاب في انتخابات الدوائر المحلية بصيغ مختلفة. وفي هذا الإطار، فإنّ الحزب الوحيد الذي حملت جميع قوائمه، وعددها عشر قوائم، اسم الحزب الصريح هو جبهة العمل الإسلامي، يستثنى من ذلك مترشحة واحدة في دائرة معان انضمت إلى قائمة محلية شارك فيها عضو من حزب إرادة أيضاً. أما النمط السائد في ترشيحات قوائم جبهة العمل الإسلامي فهو إشراك شخصيات مستقلة صديقة للحزب فيها.

وحلّ حزب تيار الاتحاد الوطني بالمرتبة الثانية بعدد مرات استخدام صيغة مختصرة من اسم الحزب، هي "الاتحاد"، حيث استخدمه في سبع دوائر من أصل 11 دائرة شارك فيها. وجاء في المرتبة الثالثة حزب تقدّم الذي حملت اثنتان من القوائم التي خاض بها الانتخابات اسم الحزب.

وحملت سبع قوائم انتخابية أسماء الأحزاب التي شكلتها مرة واحدة فقط، وهذه الأحزاب، هي: الوطني الإسلامي، العقّال، عزم، الوفاء الوطني، تحالف حزبي نماء والعمل، بالإضافة إلى حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني الذي استخدم اسمه المختصر "وحدة"، وكذلك حزب إرادة الذي دمج اسمه مع اسم الدائرة بصيغة "إرادة جرش". وجدير بالملاحظة أن الأحزاب الأربعة الأولى قد حملت قوائمها أسماء أحزابها في الدائرة الانتخابية نفسها، وهي الزرقاء.

وفيما عدا الحالات المشار إليها، فإن القوائم التي شاركت الأحزاب من خلالها في الانتخابات، لم تحمل أسماء أحزابها، وفي العديد منها كان هناك مترشحون من أكثر من حزب واحد، إضافة بطبيعة الحال إلى مترشحين مستقلين.

الائتلافات الحزبية في القوائم الانتخابية المحلية

اشتملت انتخابات الدوائر المحلية على ائتلافات بين أحزاب سياسية على مستوى بعض المترشحين في القوائم، ولم يستقطب ذلك اهتمام المراقبين رغم أن الأحزاب قدّمت أسماء المترشحين منها في الانتخابات المحلية للهيئة المستقلة للانتخاب. غير أن القوائم التي خاضت بها الأحزاب الانتخابات المحلية، لم تحمل في معظم الحالات أسماء تلك الأحزاب. كما لجأت الأخيرة، بما في ذلك جبهة العمل الإسلامي، في تشكيل تلك القوائم إلى إشراك مستقلين في عضويتها، أو أنها التحقت من خلال بعض أعضائها بقوائم مشكلة من شخصيات مستقلة.

أما فيما يخص موضوع الائتلافات بين الأحزاب في تشكيل قوائم انتخابية محلية أو المشاركة في عضويتها، فقد بلغ عدد هذه القوائم التي يوجد فيها أعضاء من أكثر من حزب سياسي واحد 27 قائمة ضمن 14 دائرة انتخابية.

ويبلغ عدد القوائم التي يشارك في عضويتها حزبان 20 قائمة، فيما تشارك ثلاثة أحزاب في عضوية ست قوائم، وتشارك أربعة أحزاب في تشكيل قائمة واحدة.

أما الأحزاب الأكثر مساهمة في عضوية مشتركة مع أحزاب أخرى في قوائم محلية، فهي: حزب الميثاق (16 قائمة)، حزب إرادة (15 قائمة)، حزبا تقدّم وعزم (7 قوائم لكل منهما)، حزب تيار الاتحاد الوطني (6 قوائم)، الحزب الوطني الإسلامي (5 قوائم). هذا في حين أن أحزاب أخرى اقتصرت مشاركتها على قائمتين أو قائمة واحدة، كما هي حال الحزب الديمقراطي الاجتماعي (قائمتان)، والأحزاب: جبهة العمل الإسلامي، حزب الشباب الأردني، حزب الأنصار الأردني، وحزب المستقبل والحياة (قائمة واحدة لكل منها).

حجم أصوات الأحزاب السياسية في الدوائر المحلية:

بالنظر إلى عدم مشاركة الأحزاب السياسية في انتخابات الدوائر المحلية بشكل موحد ومنظم، فإنه يتعذر احتساب حجم الأصوات التي تحصل عليها بطريقة دقيقة.

لكن، آخذين بالاعتبار أن الأحزاب السياسية قد أعلنت للهيئة المستقلة للانتخاب عن أسماء أعضائها الذين انخرطوا في الانتخابات المحلية وإن بصيغ مختلفة، فإننا نجد أنه من الممكن رصد هذه المشاركة، واحتساب حجوم الأصوات التي حصلت عليها وفق منهجية تسمح بتقدير هذه الحجوم بطريقة تقريبية. وتستند هذه المنهجية إلى العناصر التالية:

- احتساب الأصوات التي تحصل عليها القائمة الانتخابية التي يشكلها حزب سياسي وتحمل اسمه، بغض النظر عن عدد الحزبيين وغير الحزبيين فيها.
- احتساب الأصوات التي تحصل عليها القائمة الانتخابية التي يكون كل أعضائها من حزب معين حتى وإن لم تحمل القائمة اسمه.
- في الحالات التي يكون فيها عدة أعضاء من حزب معين، فإنه يحتسب لهذا الحزب فقط الأصوات التي حصل عليها العضو صاحب الرقم الأكبر من منطلق أن أعضاء الحزب يتبادلون الدعم التصويتي، إلا إذا كانت الأرقام تتطلب إجراء مقارنة أخرى تكفل دقة أعلى في احتساب النتيجة.
- إذا كان الحزب ممثلاً بعضو واحد فقط في قائمة انتخابية، يُحتسب للحزب الأصوات التي حصل عليها هذا العضو إذا تبيّن من مقارنة أرقام القائمة مع أرقام جميع المترشحين فيها أن معظم الأصوات التي حصل عليها غير مكررة.
- في الحالات التي يكون للحزب مترشح في القائمة الانتخابية على أحد مسارات الكوتا، فإنه يتعين إجراء إعادة تناسب⁽²⁾ للأصوات لجعل مجموع الأصوات في القائمة تساوي الرقم الذي حصلت عليه القائمة، لأن المترشح على

(2) إجراء تناسب لعدد أصوات مترشح ما يعني: قسمة عدد أصوات المترشح على مجموع عدد أصوات جميع المترشحين في القائمة ضرب عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة. وهذا يعني أنه إذا أجريت عملية التناسب لجميع المترشحين، فإن مجموع أصواتهم بعد الانتهاء من عملية التناسب سيساوي تماماً عدد أصوات القائمة.

مسار الكوتا يحصل على أصوات من معظم المترشحين الآخرين لأنه لا ينافسهم. وتطبق هذه الآلية في الحالات الأخرى على المسار التنافسي عندما يتبين من أرقام المترشحين في القائمة أنها تشتمل على حجم واسع من الأصوات المكررة.

وفيما يلي الحجم التقديرية لأصوات الأحزاب المشاركة في انتخابات الدوائر المحلية، كما هو موضح في الجدولين رقم (14) ورقم (15)، مع ملاحظة أن الحجم التقديري لمجمل المشاركة الحزبية في انتخابات الدوائر المحلية، والتي مكّنت الأحزاب من الحصول على 63 مقعداً من أصل 97 مقعداً، أو ما نسبته 64.9%، سمحت للأحزاب التي حصلت على مقعد نيابي أو أكثر بالحصول على 970,573 صوتاً من مجمل الأصوات الصحيحة في الدوائر المحلية والبالغ عددها 1,558,210 أصوات، أي بنسبة 62.3%، ما يعني أن حصة الأحزاب من المقاعد النيابية أفضل قليلاً من حصتها من أصوات المقترعين الصحيحة.

الجدول رقم (14): الحجم التقديرية لأصوات الأحزاب الفائزة بمقعد أو أكثر في الدوائر المحلية بحسب ترشيحاتها المعلنة لدى الهيئة المستقلة للانتخاب

النسبة	صوت	الحزب
15.0%	233,003	الميثاق
13.9%	217,206	إرادة
10.3%	161,205	جبهة العمل الإسلامي
5.8%	89,744	تيار الاتحاد الوطني
5.8%	89,602	الوطني الإسلامي
5.5%	85,149	عزم
5.4%	83,889	تقدّم
0.42%	6,537	الشباب الأردني
0.27%	4,238	المدني الديمقراطي
62.3%	970,573	المجموع

الجدول رقم (15): الحجم التقديرية لأصوات الأحزاب غير الفائزة بأي مقعد في الدوائر المحلية بحسب ترشيحاتها المعلنة لدى الهيئة المستقلة للانتخاب

صوت*	الحزب
27,059	الديمقراطي الاجتماعي
14,891	تحالف نماء والعمل
9,036	البناء الوطني
4,318	الشعلة
3,734	التكامل الوطني
2,989	الأنصار
2,825	المستقبل والحياة
2,723	البناء والعمل
2,263	الوحدة الشعبية
2,087	العقال
1,301	الشورى
413	القدوة
276	الوفاء الوطني
92	الإصلاح والتجديد
74,007	المجموع

(*) مجموع أصوات هذه المجموعة من الأحزاب تساوي 4.7% من مجموع الأصوات الصحيحة في الدوائر المحلية.

آلية احتساب الفوز للقوائم المحلية

يخضع احتساب القوائم الانتخابية في الدوائر المحلية إلى الأحكام القانونية نفسها، مع مراعاة اختلاف مسارات التنافس بين الدوائر بالنظر لوجود عدة مسارات للكوتات إلى جانب مسار التنافس الحر. ولهذا سنستخدم مثلاً لتطبيق آلية احتساب النتائج عليه، يشتمل على كل الاختلافات، وهو مثال دائرة الزرقاء (انظر الجدول رقم 16)، التي أبرزت النتائج فيها، وجود قائمة فازت بمقعدين على مسار التنافس الحر، إضافة إلى وجود الأنواع الثلاثة من مسارات الكوتا: مسار المرأة، ومسار المسيحي، ومسار الشركسي/ الشيشاني.

الجدول رقم (16): القوائم الحاصلة على نسبة الحسم في دائرة الزرقاء، وحصصها من المقاعد

القائمة	صوت	النسبة (%)	مقعد	توزيع *(1)	توزيع *(2)
كرامة	41,335	26.25%	1.83	1	1+
جبهة العمل	20,169	12.81%	0.89	0	1+
عزم	17,357	11.02%	0.77	0	1+
الاتفاق	15,204	9.65%	0.67	0	1+
تقدّم	14,142	8.98%	0.63	0	1+
الوطني الإسلامي	13,206	8.38%	0.58	0	1+
الاتحاد	12,195	7.74%	0.54	0	...
أبناء الوطن	11,071	7.03%	0.49	0	...
المجموع			6+	1	6+

توزيع (1): في العمود الرابع ضمن الجدول (16) أعلاه، فإن احتساب عدد مقاعد كل قائمة محلية مترشحة يتم بضرب نسبة الأصوات التي حصلت عليها القائمة في عدد المقاعد المخصصة في الدائرة لمسار التنافس الحر، وهي (7) مقاعد، لكن هذه العملية الحسابية تعطي أعداداً كسرية، لذا تُوزع المقاعد في المرحلة الأولى، بحسب الأعداد الصحيحة، ومجموعها مقعد واحد فقط.

توزيع (2): تُوزع المقاعد الستة الباقية بحسب طريقة الباقي الأعلى، أي منح هذه المقاعد لأعلى ستة كسور، حيث تكون على التوالي من نصيب القوائم التالية: جبهة العمل الإسلامي، كرامة، عزم، الاتفاق، تقدّم، والوطني الإسلامي.

تتمثل آلية احتساب القوائم الفائزة وعدد المقاعد التي تفوز بها في دائرة الزرقاء، كنموذج من الدوائر المحلية، من الخطوات التالية:

1. ترتيب القوائم المترشحة بحسب عدد الأصوات التي حصلت عليها تنازلياً.
2. التحري عن القوائم التي تجاوزت نسبة الحسم (العتبة) التي هي 7% من مجموع أصوات المقتريين البالغ عددهم 157,447 صوتاً، فيتبيّن أنها القوائم التي يبلغ عدد الأصوات التي حصلت عليها أكثر من 11,021 صوتاً، وعددها ثماني قوائم، كما هو مبين في الجدول رقم (16).
3. احتساب النسبة المئوية لعدد أصوات كل قائمة تجاوزت نسبة الحسم (العتبة) إلى مجموع أصوات القوائم التي تجاوزت نسبة الحسم.
4. حساب النسبة المئوية لعدد المقاعد التي تفوز بها كل قائمة من القوائم التي تجاوزت نسبة الحسم (العتبة) من أصل الـ (7) مقاعد المخصصة لمسار التنافس الحر.
5. تحصل كل قائمة حصلت على نسبة الحسم (العتبة) على عدد من المقاعد يساوي الأعداد الصحيحة غير الكسرية الممثلة لنسبتها المستحقة من المقاعد النيابية، وتقتصر هذه القوائم على قائمة واحدة فقط، هي قائمة الكرامة.
6. استكمال توزيع المقاعد بتطبيق طريقة الباقي الأعلى، أي البدء بتوزيع المقاعد الباقية (6 مقاعد) بحسب أعلى الكسور في أعداد المقاعد المستحقة للقوائم حتى الانتهاء من توزيع المقاعد الستة. بهذا تكون قائمة الكرامة قد حصلت على مقعدين، وحصلت خمس قوائم أخرى من تلك التي حصلت على نسبة الحسم على مقعد واحد لكل منها، وهي قوائم: جبهة العمل الإسلامي، عزم، الاتفاق، تقدّم، الوطني الإسلامي، الاتحاد، وأبناء الوطن.

القوائم الفائزة بمقاعد مسارات الكوتا الثلاثة:

يُحدد الفائزون بمقاعد المرأة، والمسيحيين، والشركس والشيشان على مسار الكوتا على أساس أعلى الأصوات التي حصل عليها المترشح ضمن القوائم التي تجاوزت نسبة الحسم (العتبة)، وإذا لم يكن من بين القوائم التي تجاوزت نسبة الحسم أي من المترشحين على هذه المسارات الثلاثة، يكون الفائز هو الحاصل على أعلى الأصوات ضمن مجمل القوائم المترشحة.

مقعد مسار المرأة:

جميع القوائم المتنافسة الإحدى عشرة في دائرة الزرقاء، رشّحت سيّدة على مسار المرأة. وبمقارنة الأرقام التي حصلت عليها المترشحات، يتبيّن أن خمسة قد حصلت كل منهن على عدد من الأصوات يتراوح بين خمسة، وعشرة آلاف صوت، فيما كان التنافس على أشدّه بين أعلى قائمتين بعدد الأصوات؛ قائمة الكرامة الفائزة بمقعدين على مسار التنافس الحر، وقائمة جبهة العمل الإسلامي الفائزة بمقعد واحد، حيث تجاوزت هاتان القائمتان حاجز الـ 17 ألف صوت للمرأة، وفازت قائمة الكرامة بمقعد مسار المرأة بفارق 185 صوتاً فقط عن المترشحة في قائمة جبهة العمل الإسلامي.

مقعد المسار المسيحي:

بلغ عدد القوائم التي رشّحت مسيحياً تسع قوائم، حيث لم تقدّم قائمتا الإسلاميين؛ جبهة العمل الإسلامي والوطني الإسلامي مرشحاً مسيحياً، بينما قدّمت قائمة الجبهة مرشحاً مسيحياً في دائرة العاصمة الثانية، وفاز بمقعد مسار المسيحي بحصوله على 23,726 صوتاً.

فاز بمقعد المسار المسيحي في دائرة الزرقاء المترشح المسيحي في قائمة الكرامة بحصوله على 13,512 صوتاً، بفارق أكثر من 7,000 صوت عن أقرب منافس له. في حين حصل خمسة مترشحين على أصوات تتراوح بين أكثر من 2,400 صوت، وحوالي 6,100 صوت.

مقعد مسار الشركسي/ الشيشاني

كما في مسار المسيحي، بلغ عدد المترشحين في مسار الشركسي/ الشيشاني تسعة مترشحين ضمن 11 قائمة انتخابية. وحصل أربعة مترشحين بين أكثر من 2,500 صوت، وحوالي 2,600 صوت. غير أن التنافس كان على أشده بين قائمة الكرامة وقائمة جبهة العمل الإسلامي، حيث فازت الأخيرة بالمقعد الشركسي/ الشيشاني بحصولها على 16,809 أصوات بفارق أكثر من 500 صوت بقليل عن المترشح في قائمة الكرامة ضمن هذا المسار.

القوائم المحلية التي استأثرت بأكثر من مقعد

في الوقت الذي تعد فيه فرصة القوائم المحلية كبيرة في الحصول على مقعد إضافي أو أكثر من المقاعد المخصصة لمسارات المرأة، والمسيحي، والشركسي/ الشيشاني، فإن فرصة القوائم في الحصول على أكثر من مقعد في مسار التنافس الحر، تعد ضعيفة جداً.

وبالنظر إلى النتائج، تبين أن هناك قائمتين من بين القوائم الفائزة بالمقاعد السبعين المخصصة للتنافس الحر، فازت كل منهما بمقعدين في مسار التنافس الحر، هما قائمة جبهة العمل الإسلامي في دائرة العاصمة الثانية، وقائمة البركة في دائرة الزرقاء، حيث حصلت قائمة جبهة العمل الإسلامي على 38,361 صوتاً، وفاز بالمقعدين ضمن هذه القائمة صالح العرموطي، بحصوله على 29,911 صوتاً، وموسى الوحش بحصوله على 23,721 صوتاً. أما قائمة البركة في الزرقاء، فحصلت على 41,335 صوتاً، وفاز فيها بالمقعدين محمد الظهراوي بحصوله على 13,438 صوتاً، وعلي الخلايلة بحصوله على 10,158 صوتاً.

القوائم المحلية التي استأثرت بمقاعد مسارات الكوتا

إن القوائم التي تمتلك فرصة أعلى من غيرها في الحصول على مقعد أو أكثر من مقاعد مسارات المرأة، والمسيحي، والشركسي/ الشيشاني، هي القوائم التي لا تتميز بقدرتها على الحصول على مقعد أو أكثر في مسار التنافس الحر فحسب، بل يمتلك المترشّحون فيها على مسارات الكوتا، في الوقت نفسه، فرصة الحصول على أرقام عالية تؤهل قوائمهم الفوز بمقعد أو أكثر من المقاعد المخصصة لمسارات الكوتا في الدوائر المعنية.

وتنطبق هذه الملاحظة، في المقام الأول على خمسين من قوائم جبهة العمل الإسلامي التي فازت بسبعة مقاعد من المقاعد المخصصة للكوتات، بواقع أربعة مقاعد ضمن مسار المرأة في دوائر العاصمة الثلاث والعقبة؛ وبمقعد مسار الشركسي/ الشيشاني في دائرتي العاصمة الثالثة والزرقاء، وكذلك بمقعد على مسار المسيحي في دائرة العاصمة الثانية، علماً بأن قوائم حزب جبهة العمل الإسلامي لم تشتمل على مترشّحين على مسار المسيحي سوى في دائرة العاصمة الثانية التي فازت بمقعدتها.

ويُلاحظ أيضاً أنه من بين الدوائر التي حُصص لها في الوقت نفسه مقعد على مسار المرأة، ومقعد على مسار المسيحي، فإن قائمة واحدة في سبّ من هذه الدوائر السبع قد فازت بها قائمة واحدة إلى جانب ما فازت به من مقاعد ضمن مسار التنافس الحر، كما هو مبين في الجدول رقم (17). أما الاستثناء الوحيد فقد جاء في دائرة إربد الثانية، حيث فازت قائمة الفرسان بمقعد المرأة، فيما فازت قائمة العهد بالمقعد المسيحي، إلى جانب المقعدين على مسار التنافس الحر اللذين فازتا هاتان القائمتان بهما.

الجدول رقم (17): توزيع مقاعد مسارات الكوتا بحسب القائمة والدائرة

القائمة/الدائرة	تنافس حر	المرأة	المسيحي	الشركسي/ الشيشاني
جبهة العمل الإسلامي	(5)	(4)	(1)	(2)
دوائر العاصمة	3	3	1	1
الزرقاء	1	1
العقبة	1	1
كرامة / الزرقاء	2	1	1	...
العدالة / البلقاء	1	1	1	...
الوفاء / مادبا	1	1	1	...
العدالة / إربد1	1	1
الفرسان / إربد2	1	1
العهد / إربد 2	1	...	1	...
أهل العزم / عجلون	1	1	1	...
الوطن يستحق / جرش	1	1
كتلة الحق / المفرق	1	1
الوفاء/ الكرك	1	1	1	...
نشامى الوطن/الطفيلة	1	1
الاتحاد/معان	1	1
رعد الشمال / بدو. ش	1	1
العزم/بدو الوسط	1	1
النشامى البادية. ج/ بدو. ج	1	1

ظاهرة اتّساع حجم البطاقات البيضاء في الدائرة العامة

لغت رئيس مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب في مؤتمره الصحفي الخاص بالإعلان عن نتائج الانتخابات إلى ظاهرة تمثّلت بوجود 260 ألف بطاقة اقتراع بيضاء في صناديق الدائرة العامة. (1) وحركت هذه النتيجة الكثير من الجدل والاجتهادات بشأن الأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة، والتي تعني أن عدد المقترعين لصالح القوائم المحلية في دائرة ما، أكبر منه في الاقتراع لصالح القوائم الحزبية في تلك الدائرة.

وسوف نسعى فيما يلي لتبيان حجم هذه الظاهرة على صعيد الدوائر الانتخابية المحلية، من ناحية، وتسييل الضوء على تجليات هذه الظاهرة في فروق عدد الأصوات التي حصلت عليها قوائم جبهة العمل الإسلامي وبعض القوائم الأخرى، بين الدائرة العامة والدوائر المحلية.

يكشف تتبّع الفروق في عدد الأصوات بين أعداد المقترعين لصالح القوائم الحزبية، والمقترعين للقوائم المحلية في الدوائر الانتخابية، أن الفروق بالأرقام المطلقة قد تراوحت بين حد أدنى هو 3,539 صوتاً في دائرة العقبة، و34,983 في دائرة إربد الثانية (انظر الجدول رقم 18). ويتّضح هنا أن حجم الفروق في الأرقام المطلقة، يعكس في الوقت نفسه الفروق في أعداد المقترعين، فحجم المقترعين في العقبة، وهي أصغر دائرة بحجم المقترعين فيها، هو 30,745 مقترعاً، في حين أن عدد المقترعين في دائرة إربد الأولى، وهي أكبر دائرة بحجم المقترعين فيها، هو 197,014.

وعليه، أدخلنا مؤشر النسبة المئوية للفروق على مستوى كل دائرة انتخابية، وهذا يُعطي نتائج معبّرة أكثر من الفروق بالأرقام المطلقة، حيث تتراوح هذه النسبة بين حد أقصى هو 24.8% في دائرة بدو الشمال، وبين حد أدنى هو 11.5% في دائرة عجلون. وهذا يعني أنه في الوقت الذي لم يرق فيه حوالي ربع المقترعين في دائرة بدو الشمال بالتصويت لصالح القوائم الحزبية، فإن أقل من نصف هذه النسبة بقليل فقط، لم يشاركوا بانتخاب القوائم الحزبية في دائرة عجلون.

ويُجرى حسابات النسب المئوية على صعيد محافظتي العاصمة وإربد اللتين قُسمتا إلى دوائر فرعية، يتبين أن الفرق في محافظة العاصمة بدوائرها الثلاث، بلغت 13.2% (50,577 بالأرقام المطلقة)، مقابل 17.6% في محافظة إربد بدائريها الاثنتين (59,176 بالأرقام المطلقة).

الجدول رقم (18): توزيع نسب الاقتراع بين الدائرة العامة والدائرة المحلية في انتخابات 2024

النسبة	الفارق	مقترع/ دائرة عامة	مقترع/ دائرة محلية	الدائرة
13.0%	15,716	104,803	120,519	العاصمة 1
14.0%	21,879	134,074	155,953	العاصمة 2
12.3%	12,982	92,441	105,423	العاصمة 3
17.8%	34,983	162,031	197,014	إربد 1
17.4%	24,193	114,725	138,918	إربد 2
14.4%	22,737	134,710	157,447	الزرقاء
15.7%	9,077	48,731	57,808	المفرق
11.5%	7,114	54,834	61,948	عجلون
15.0%	10,718	60,668	71,386	جرش
17.2%	24,800	119,039	143,839	البلقاء
12.4%	7,408	52,556	59,964	مأدبا
18.0%	21,031	95,806	116,837	الكرك
18.2%	6,189	27,756	33,945	الطفيلة
17.6%	6,071	28,504	34,575	معان
11.5%	3,539	27,206	30,745	العقبة
24.8%	14,937	45,396	60,333	بدو الشمال
15.5%	6,000	32,805	38,805	بدو الوسط
20.5%	10,857	42,040	52,897	بدو الجنوب
15.9%	260,231	1,378,125	1,638,356	المملكة

أما فيما يخص قوائم جبهة العمل الإسلامي، فقد عبّرت هذه الظاهرة عن نفسها بطريقة عكسية، حيث حصلت قوائم الجبهة الحزبية في الدوائر التي قدّمت فيها الجبهة قوائم محلية على حجم من الأصوات يفوق حجم الأصوات التي حصلت عليها قوائم الجبهة في الدوائر المحلية. ويبيّن الجدول رقم (19) أولاً أن هذه الظاهرة برزت في جميع الدوائر التي قدّمت فيها الجبهة قائمة انتخابية، وعددها عشر دوائر. وتتراوح الزيادة في حجم التصويت للقائمة الحزبية مقارنة بالتصويت لصالح القائمة المحلية بين 43% في دائرة العاصمة الثالثة كحد أدنى، و392% كحد أعلى في دائرة جرش.

هذه النتائج تشكل أمراً لافتاً، حيث أنه من المفترض أن تكون الأرقام متقاربة بالنظر إلى الخبرة الواسعة لدى جبهة العمل الإسلامي في توجيه جمهورها الانتخابي نحو انتخاب القوائم المحلية، وفي الوقت نفسه التصويت للقائمة الحزبية.

غير أن وجود هذا الحجم من الفروق يحتاج إلى تفسير، ويبدو لنا أن تفسير ذلك يكمن في عنصرين اثنين، هما:

- أولاً: وجود فئة من جمهور الناخبين لديه أفضلية تجاه قوائم محلية تربطه بها وشائج مصلحة، أو ولاءات أولية، عشائرية أو جهوية أو دينية، لكنها اختارت أن تصوت لقائمة جبهة العمل الإسلامي الحزبية لاعتبارات سياسية كشكل من أشكال التضامن مع حركة حماس وضمودها الأسطوري في مواجهة حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة.
- نجاح المترشحين من الجبهة في القائمة الحزبية في خوض المعركة الانتخابية في الدوائر التي ينتمون إليها على نحو تمكنا فيه من استقطاب حجم كبير من الأصوات لصالح قائمة الجبهة الحزبية، دون أن ينجحوا في تجيير دعم هؤلاء لصالح قوائم الجبهة المحلية.

الجدول رقم (19): الفروق في عدد أصوات المقترعين لصالح بعض قوائم جبهة العمل الإسلامي بين الدائرتين العامة والمحلية في انتخابات 2024

الدائرة	مقترع قائمة حزبية/ دائرة محلية	مقترع/ دائرة محلية	الفارق	نسبة الفارق/ الدائرة المحلية
العاصمة 1	45,047	22,133	22,914	103%
العاصمة 2	61,457	38,361	23,096	60%
العاصمة 3	32,164	22,486	9,678	43%
إربد 1	50,209	19,048	31,161	164%
البلقاء	31,216	10,416	20,800	200%
الزرقاء	44,953	20,169	24,784	123%
مأدبا	13,590	05,240	8,350	159%
جرش	26,393	05,369	21,024	392%
الكرك	31,288	07,449	23,839	320%
العقبة	12,593	08,236	4,357	53%
المملكة	348,910	158,907	190,003	120%

غير أن تتبّع الفروق في حجم أصوات قوائم الأحزاب الرئيسية الأخرى في الدوائر المحلية. مقارنة بحجوم الأصوات التي حصلت عليها قوائمها الحزبية في تلك الدوائر، يشير إلى أنه في 12 من 14 حالة تم رصدها تخص أحزاب الميثاق، وإرادة والاتحاد، وتقدم، وعزم، كانت حجوم الأصوات في الدوائر المحلية أكبر من حجوم الأصوات التي حصلت عليها قوائمها الحزبية في تلك الدوائر، باستثناء الحزب الوطني الإسلامي، وحزب العمال في دائرة الزرقاء، حيث حصلت قائمة الحزب الوطني الإسلامي الحزبية على 16,457 صوتاً، مقابل 13,206 للقائمة المحلية، فيما حصلت قائمة حزب العمال الحزبية على 4,238 صوتاً، مقابل 1,612 صوتاً للقائمة المحلية.

الخلاصات

- عزز وجود نسبة الحسم (العتبة) كأحد شروط الفوز للقوائم الحزبية في الدائرة العامة من القناعة بالتوجه لخوض الانتخابات في إطار تحالفات تجمع حزبين أو أكثر، وهو ما ينطبق على خمس قوائم ائتلافية من بين 25 قائمة (20% من القوائم). ولعل النتيجة المهمة على هذا الصعيد أن المسألة لم تتوقف عند حدود الترشح فحسب، بل جاءت النتائج لتبين أن واحدة من هذه القوائم الائتلافية (تحالف نماء والعمل)، قد ضمنت لنفسها مقعدين لقيادة الحزبين المؤتلفين: النائبين معتر أبورقمان وعلي الغزاوي.
- فرض وجود نسبة الحسم (العتبة) أيضاً على الأحزاب السياسية في انتخابات الدوائر المحلية أن تسعى للدخول في صيغ من الائتلاف فيما بينها، من أجل ضمان تحقيق نسبة الحسم، وبالتالي تحسين فرصها في الفوز بمقعد نيابي، رغم أنها تكون في حالات عديدة في حالة من التنافس فيما بينها. غير أن وجود مسار محدد مسبقاً للكوتا النسائية، وكذلك للكوتا المسيحية، وللکوتا الشركسية والشيشانية، وسّع إمكانية الائتلاف في العديد من الحالات، حيث بنتفي التنافس على مقعد أو مقاعد الكوتا في القائمة الواحدة. وفي المحصلة، انخرط ما مجموعه 11 حزباً في صيغة ائتلافية تشمل حزبين في 20 قائمة، أو ثلاثة أحزاب في ست قوائم، أو أربعة أحزاب في قائمة واحدة.
- رسّخ قانون الانتخاب تحولاً مهماً في السلوك السياسي تجاه مقعد المرأة؛ باشتراطه أن تُبَيّن المترشحة المسار الذي تترشح عليه، الأمر الذي لم يعد يخيف المترشحين الكبار من أن تخطف المترشحة المقعد الذي يمكن أن تفوز به القائمة ارتباطاً بعدد الأصوات التي تحصل عليها، إذا ما حصلت المترشحة على الدعم من زملائها المترشحين من أجل الفوز بمقعد الكوتا النسائية.

وعليه، فإنه من بين 166 مترشحة على مسار المرأة في جميع الدوائر الانتخابية المحلية، فقد حصلت 83 مترشحة، أي ما نسبته 50% من مجمل المترشحات، على أصوات أعلى من المترشح الحاصل على أعلى الأصوات ضمن مسار التنافس الحر. أما لماذا لم تحصل جميع المترشحات على أعلى الأصوات في ظلّ غياب التنافس مع المترشحين الآخرين، فذلك لأن هناك العديد من الحالات لم تكن فيها القوائم "متجانسة" بسبب تشكّلها من أكثر من حزب أو تيار أو اتجاه.

■ لم تشهد أول انتخابات أردنية تستخدم نسبة حسم سواء في الدائرة العامة أو الدوائر المحلية حاجة لتخفيض نسبة الحسم لأن عدد القوائم الفائزة تجاوز الحد الذي يستدعي خفض نسبة الحسم بمقدار نصف بالمئة حتى يصل عدد القوائم الحزبية الفائزة إلى ثلاث قوائم كحد أدنى، كما تجاوز الحد الذي يستدعي خفض نسبة الحسم بمقدار واحد بالمئة حتى يصل عدد القوائم المحلية الفائزة إلى الحد الأدنى المطلوب، وهو قائمتين على الأقل في الدائرة المخصص لها مقعدان على المسار التنافسي، وثلاث قوائم على الأقل في الدائرة المخصص لها ثلاثة مقاعد فأكثر على المسار التنافسي.

■ انكماش ظاهرة ما يسمى بالحشوات في تشكيل القوائم الانتخابية مقارنة مع آخر انتخابات في عامي 2016، و2020 في الدوائر المحلية لأسباب، منها: اشتداد حالة التنافس على مسار التنافس الحر، لا سيما في ظل وجود نسبة حسم (عتبة) تُقصي القوائم التي لا تُحقّق هذه النسبة بعدد أصواتها، وبالتالي زيادة الحاجة إلى وجود مترشحين أقوياء في القوائم، بالإضافة إلى نشوء حاجة لدى الأحزاب للمشاركة في تشكيل العديد من القوائم في الدوائر المحلية لتحسين فرصها بالفوز بمقعد أو أكثر، وخاصة في ظل وجود منافس قويّ، هو حزب جبهة العمل الإسلامي بنفوذه الجماهيري المنظم والواسع.

التوصيات

تشتمل هذه التوصيات على مقترحات تتعلق بسياسات وإجراءات وتعديلات قانونية موجهة بشكل خاص للحكومة ومجلس الأمة والجامعات والهيئة المستقلة للانتخاب، وذلك على النحو التالي:

توصيات عامة

أولاً: تطبيق مبدأ حياد الدولة تجاه الأحزاب السياسية

دعوة الحكومة وسائر مؤسساتها وأجهزتها بما في ذلك الجامعات لتطبيق مبدأ حياد الدولة تجاه الأحزاب السياسية، سيما في الفترة التي تسبق إجراء الانتخابات، بحيث تكون على مسافة واحدة من جميع الأحزاب السياسية سواء كانت موالية أو معارضة، أو سواء كانت ممثلة في مجلس النواب، وتحكمها العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. أو غير ممثلة، بحيث تلتزم الحياد ومعاملة التكوينات الحزبية بعدالة وإنصاف. وتشكل هذه الدعوة لحياد الحكومة امتداداً لفلسفة التعددية الحزبية الفعلية كُمخرج لمنظومة التحديث السياسي، ولوجود الهيئة المستقلة للانتخاب والأحزاب وأدائها، بما جسّدته في انتخابات مجلس النواب العشرين عام 2024، من نزاهة ومعاملة جميع الأحزاب بمساواة.

ثانياً: تبني استراتيجية وطنية شاملة لرفع نسبة الاقتراع إلى 50 %

تبني استراتيجية وطنية لتحسين نسب المشاركة في الاقتراع على المستوى الوطني لبلوغ نسبة الـ 50 %، والاهتمام بزيادة نسب الاقتراع على نحو جوهري في الدوائر الانتخابية التي تتسم فيها المشاركة الانتخابية بالضعف الشديد، على أن تبحث هذه الاستراتيجية في أسباب ضعف المشاركة لوضع الحلول المناسبة لها، وتحديد مسؤوليات مختلف الجهات المعنية، من أحزاب سياسية ومؤسسات رسمية ومجتمع مدني وإعلام، بحيث تنهض كل جهة بالمسؤوليات الخاصة المنوطة بها، ويتكاتف كل هذا الجهد الوطني في تحقيق الأهداف

المنشودة، آخذين بالاعتبار تدني نسب الاقتراع في آخر المحطات الانتخابية، رغم التطوير الذي شهده نظام الانتخاب، وتحديث المنظومة السياسية.

ثالثاً: تحقيق تحسين جوهري في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من التصويت

استثمار الوقت الذي يفصلنا عن أول انتخابات عامة قادمة، لتحقيق قفزة نوعية في تحسين وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى ممارسة حقهم في التصويت عبر تجهيز جميع مراكز الاقتراع لتكون مؤهلة لتمكينهم على اختلاف أنواع إعاقاتهم من ممارسة هذا الحق، آخذين بالاعتبار أن الأمر يتعلق بكتلة بشرية كبيرة يبلغ تعدادها ما يزيد على 11% من السكان.

رابعاً: اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتمكين الناخبين المغتربين من الاقتراع

دعوة الهيئة المستقلة للانتخاب إلى اتخاذ الترتيبات اللازمة بالتعاون مع وزارة الخارجية وشؤون المغتربين لتنظيم عملية مشاركة المغتربين بالاقتراع، أسوة بما هو جارٍ في معظم دول العالم. ولعل من شأن ذلك أن يسهم في رفع نسبة المشاركة في الاقتراع. إن مشاركة الناخبين المغتربين في الانتخابات النيابية حق دستوري لهم، ولا يوجد مسوّغ قانوني أو إداري لحرمانهم من هذا الحق.

فضلاً عن ذلك، يُذكر أن رئيس مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب المهندس موسى المعايطة كشف لدى الإعلان عن نتائج انتخابات مجلس النواب العشرين أن نسبة الاقتراع في الانتخابات والبالغة 32.25% لم تلاحظ وجود 515 ألف ناخب من المواطنين الأردنيين المغتربين مسجلين في الجداول الانتخابية ولم يشاركوا في انتخابات أعضاء مجلس النواب الأردني.

توصيات خاصة بقانون الانتخاب

أولاً: اعتماد القائمة الحزبية النسبية المفتوحة عوضاً عن المغلقة

الاستعاضة عن القائمة الحزبية المغلقة على مستوى الوطن في نطاق الدائرة الانتخابية العامة، بالقائمة الحزبية المفتوحة، وهذا يتطلب أن يؤشر الناخب على اسم القائمة التي يختارها، ثم يؤشر على اسم المترشح الذي يختاره ضمن القائمة. وتوفّر القائمة الحزبية المفتوحة عدداً من المزايا الإيجابية، تشمل أولاً، زيادة أعداد المقترعين في الدائرة العامة بوجود حافز شخصي إضافي لدى الناخب بالاقتراع لمترشح بعينه بغض النظر عن ترتيبه في القائمة؛ وثانياً، يسهّل عملية الائتلاف بين الأحزاب السياسية ذات الخلفية الفكرية أو البرنامجية الواحدة أو المتقاربة دون أن تقلق على ترتيب ممثليها في القائمة؛ وثالثاً: إغلاق الباب أمام إخضاع ترتيب المترشحين، وخاصة في المراكز الأولى، للمساومة بقصد تحقيق مكاسب ما غير مشروعة.

ثانياً: منح القائمة الحزبية الحق في تبادل الأصوات مع أخرى

إجراء تعديل على آلية احتساب الفوز للقوائم الحزبية في الدائرة العامة بما يُسهّم في تقليص حجم الأصوات المهدورة التي لم تُسهم في فوز أي من القوائم المترشحة بأي مقعد، وذلك من خلال منح القائمة الانتخابية الحق في تبادل الأصوات مع قائمة أخرى باتّفاق مسبق مُعلن لدى تقديم طلبات الترشح إذا ما فشلت إحدهما أو كلاهما في تجاوز نسبة الحسم (العتبة)، آخذين بالاعتبار أن الأصوات المهدورة في انتخابات مجلس النواب العشرين قد بلغت في الدائرة العامة ما نسبته 36.8% من أصوات المقترعين.

ثالثاً: زيادة المدّة المخصصة للدعاية الانتخابية

إجراء تعديل على قانون الانتخاب للسماح بزيادة المدّة الزمنية المخصصة للدعاية الانتخابية إلى شهرين، بما يساعد القوائم الراغبة بالترشح، وخاصة القوائم الحزبية، على امتلاك الوقت اللازم لإطلاق حملاتها الانتخابية على

المستوى الوطني، أخذين بعين الاعتبار الشكاوى المتكررة في العديد من المحطات الانتخابية من قصر المدة المخصصة للدعاية الانتخابية، والتي تبدأ قانوناً من قبول طلب الترشح وتنتهي قبل 24 ساعة من اليوم المحدد للاقتراع. وفي هذا الإطار، يتعين إلزام القوائم الانتخابية بممارسة الصمت الانتخابي للمدة المنصوص عليها في القانون.

توصيات خاصة بقانون الأحزاب ونظام المساهمة المالية

أولاً: إلغاء القيد العددي كشرط لتأسيس الحزب السياسي

ضرورة فك ارتباط تأسيس الحزب بعدد الأعضاء المؤسسين بما يكفل تفعيل الحق الدستوري في تشكيل الحزب السياسي دون قيد يتعلق بعدد المؤسسين لما هو أكثر من 10 أعضاء كعدد رمزي وإجرائي، تنفيذاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة رقم (16) في الدستور، والتي تنص على أن للأردنيين الحق في تأليف الأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور. وكذلك تنفيذاً لأحكام الفقرة الثالثة من المادة (16)، والتي تحدّد وظيفة القانون في تنظيم طريقة تأليف الأحزاب السياسية ومراقبة مواردها.

إن أهمية هذا التوجّه تكمن في أنه يوفر الفرصة لمجموعات من النخب تجمعهم رؤى وأفكار مشتركة حول المشاركة في الحياة السياسية والعامّة بطرق سلمية ديمقراطية، وتسعى لبلورة أهداف وبرامج تمكّنها من اجتذاب وتأطير أعداد متزايدة من المواطنين للانخراط في العملية السياسية والانتخابية على أسس فكرية وبرنامجية ثابتة، بدل الانشغال بتجميع العدد المطلوب لتأسيس الحزب كيفما شاء. لكن هذا لا يتطلّب بالضرورة أن يُمنح الحزب الجديد تلقائياً أي مزايا مادية أو معنوية خارج نطاق الحقوق العامّة للأحزاب، إذا لم يلبّ الشروط التي يحددها القانون من ناحية العدد والتكوين الديمغرافي والجغرافي للعضوية.

وفي هذا الإطار، يمكن الاستعاضة عن عبارة "تأسيس الحزب" الذي هو شأن خاص بالمؤسسين، بعبارة "تسجيل الحزب" الذي هو شأن إداري من أعمال السيادة تتولاه الجهة المعنية.

ثانياً: رفع الحد الأدنى للمساهمة المالية المرتبطة بحصول القائمة الحزبية على نصف نسبة الحسم، وبكل مقعد نيابي يفوز به الحزب

إعادة النظر بالمساهمة المالية في دعم الأحزاب السياسية لجهة زيادة مبلغ الحد الأدنى السنوي، وهو 30 ألف دينار، المخصص للحزب السياسي ارتباطاً بحصول القائمة الحزبية في انتخابات الدائرة العامة على نصف نسبة الحسم (العتبة) فأكثر، وكذلك رفع مبلغ الحد الأدنى المخصص للحزب عن كل مقعد يفوز به، وهو 10 آلاف دينار، وذلك لتحسين قدرة الحزب ونوابه على التواصل مع الجمهور الانتخابي، بفتح وتشغيل مكاتب للحزب في عدد أكبر من الدوائر الانتخابية.

الملاحق

الملحق رقم (1): القوائم الحزبية الحاصلة على المرتبتين الأولى والثانية في الدوائر المحلية

الدائرة	المرتبة الأولى	صوت	المرتبة الثانية	صوت
العاصمة 1	جبهة العمل الإسلامي	45,047	الوطني الإسلامي	8,932
العاصمة 2	جبهة العمل الإسلامي	61,457	الاتحاد الوطني	10,482
العاصمة 3	جبهة العمل الإسلامي	32,164	الميثاق	8,244
إربد 1	جبهة العمل الإسلامي	50,209	الميثاق	14,473
إربد 2	جبهة العمل الإسلامي	37,592	الوطني الإسلامي	9,137
البلقاء	جبهة العمل الإسلامي	31,216	الميثاق	10,038
الكرك	جبهة العمل الإسلامي	31,288	الأرض المباركة	8,850
معان	جبهة العمل الإسلامي	12,632	تحالف نماء والعمل	2,809
الزرقاء	جبهة العمل الإسلامي	44,953	الوطني الإسلامي	16,457
المفرق	جبهة العمل الإسلامي	13,579	حزب تقدّم	6,090
الطفيلة	جبهة العمل الإسلامي	15,347	البناء الوطني	1,712
مأدبا	جبهة العمل الإسلامي	13,590	إرادة	6,383
جرش	جبهة العمل الإسلامي	26,393	حزب رؤية	5,397
عجلون	جبهة العمل الإسلامي	13,811	الميثاق	9,230
العقبة	جبهة العمل الإسلامي	12,593	الميثاق	1,993
بدو الشمال	جبهة العمل الإسلامي	11,091	الميثاق	9,430
بدو الوسط	طريقنا- الحزب الشيوعي	8,469	الأرض المباركة	7,862
بدو الجنوب	جبهة العمل الإسلامي	7,292	الوفاء الوطني	6,735

الملحق رقم (2): أسماء الفائزين في القوائم الحزبية، والحزبيين في الدوائر المحلية.

الملحق رقم (أ/1/2):

أسماء الفائزين من المترشحين على قائمة حزب جبهة العمل الإسلامي في الدائرة العامة (عدد أصوات القائمة: 464,350)

الاسم	الرقم
أحمد إبراهيم عبد العزيز القطاونة	1
محمد خليل محمد عقل	2
حياة حسين علي مسيمي	3
ناصر سلامة عقلة نواصرة	4
مالك عبد الله على الطهراوي	5
ديمة محمد طارق عبد الرحيم طهبوب	6
معتز علي سالم الهروط	7
وسام محمد عبد الغني الريحات	8
هدى حسين محمد عتوم	9
خضر هليل مطير بني خالد	10
سالم علي محمود ابو دولة	11
حامد خليل رشيد الرحامنة	12
إبراهيم صالح هلال الحميدي	13
رائد طاهر حمدان القطامين	14
نور حسني أحمد ابو غوش	15
باسم مرشد صالح روايدة	16
فتحي يوسف سلمان البوات	17

الملحق رقم (1/2/ب):

أسماء الفائزين من المترشحين على قوائم جبهة العمل الإسلامي في الدوائر المحلية

الاسم	الدائرة	صوت/ النايب	صوت/ القائمة	مسار التنافس
أحمد سليمان عوض الرقب	العاصمة 1	17,041	22,133	الحر
بيان فخري عيسى عبدالله	العاصمة 1	18,774	22,133	المرأة
صالح عبدالكريم شحادة العرموطي	العاصمة 2	29,911	38,361	الحر
موسى علي محمد الوحش	العاصمة 2	23,721	38,361	الحر
راكين خلف محمد أبوهنية	العاصمة 2	27,184	38,361	المرأة
جهد زهير سالم مدانات	العاصمة 2	23,726	38,361	المسيحي
ينال عبد السلام نور الدين الفريجات	العاصمة 3	17,950	22,486	الحر
إيمان محمد أمين إسحق العباسي	العاصمة 3	15,314	22,486	المرأة
عدنان يلدار الخاص مشوقة	العاصمة 3	14,420	22,486	الشركسي/ الشيشاني
أيمن توفيق يوسف ابو الرب	الزرقاء	16,923	20,169	الحر
نبيل كامل أحمد الشيشاني	الزرقاء	16,809	20,169	الشركسي/ الشيشاني
علي محمود محمد الخزعلي	إربد 1	13,960	19,048	الحر
حسن صلاح صالح الرياطي	العقبة	06,738	08,236	الحر
لبنى محمد محمد بكر النمر	العقبة	06,410	08,236	المرأة

الملحق رقم (أ/2/2):

أسماء الفائزين من المترشحين على قائمة حزب الميثاق الوطني في الدائرة العامة (عدد أصوات القائمة: 93,680)

الاسم	الرقم
أحمد محمد علي الصفدي	1
مازن تركي سعود القاضي	2
تمارا يعقوب عادل ناصر الدين	3
محمد فخري شكري كتاو	4

الملحق رقم (ب/2/2):

أسماء الفائزين من المترشحين من حزب الميثاق الوطني في الدوائر المحلية

الاسم	الدائرة / القائمة	صوت / النائب	صوت / القائمة	مسار التنافس
عبد الرحمن حسين محمد العوايشة	العاصمة / 1 / الأقصى الشريف	7,566	16,180	الحر
محمد يحيى محمد المحارمة	العاصمة / 1 / الهمة	10,522	14,202	الحر
أحمد جميل عبد القادر عشا	العاصمة / 2 / الحق	6,258	15,538	الحر
أندرية مراد محمود عبد الجليل حواري	العاصمة / 2 / نمو	14,373	31,998	الحر
عثمان عبد الله سليمان مخادمة	إربد / 1 / المستقبل	12,540	16,972	الحر
عبد الناصر هاشم محمود الخصاونة	إربد / 2 / العدالة	5,063	16,786	الحر

الحر	14,745	10,982	إربد 2 / الوفاء	مجحم حمد حسين الصقور
الحر	17,460	8,350	البلقاء/ الوفاء	عارف منور عبد الرحمن السعايدة
الحر	24,566	8,475	البلقاء/ العهد	أحمد عبد العزيز أحمد السراحنة
الحر	18,483	7,677	البلقاء/ البركة	طلال محمد عبد الوالي النسور
الحر	41,335	10,158	الزرقاء / كرامة	علي سالم فاضل الخلايلة
المسيحي	41,335	13,512	الزرقاء / كرامة	هايل فريج جريس عياش
الحر	11,262	5,481	المفرق/ المفرق تجمعنا	أحمد حمدان ندى العليمات
الحر	12,425	7,304	جرش/ أهل الهمة	حمزة محمد محمود الحوامدة
الحر	12,574	7,393	عجلون/ أبناء جبل عجلون	عبد الحليم محمد عبد الحليم عنانبة
الحر	12,545	12,298	بدو الشمال/ رعد الشمال	حابس ركاد خليف الشبيب
المرأة	6,559	5,055	بدو الوسط/ العزم	فليحة سلامة مقبول السبيتان

الملحق رقم (2/3/أ):

أسماء الفائزين من المترشحين على قائمة حزب إرادة في الدائرة العامة
(عدد أصوات القائمة: 75,121)

الاسم	الرقم
دينا عوني محمد البشير	1
خميس حسين خليل عطية	2
حمود إبراهيم أحمد الزواهرية	3

الملحق رقم (2/3/ب):

أسماء الفائزين* من المترشحين على قائمة حزب إرادة في الدوائر المحلية

الاسم	الدائرة/ القائمة	صوت/ النائب	صوت/ القائمة	مسار التنافس
أحمد إبراهيم سلامة الهميسات	العاصمة/1 العهد	6,308	17,310	الحر
عبد الرؤوف عبد القادر سليمان الربيحات	العاصمة/2 النشامي	7,572	18,837	الحر
طارق عبد المهدي عبد الله بني هاني	إربد 1 / العهد	6,373	18,645	الحر
سالم حسني سالم العمري	إربد 2 / الشعب	9,931	19,168	الحر
إياد يعقوب سعيد جبرين	إربد 2 / العهد	9,935	18,709	المسيحي
خليفة سليمان محمد الديات	البلقاء/ قائمة الخير	5,135	14,994	الحر
حسين علي محمود العموش	الزرقاء / الاتفاق	5,109	15,204	الحر
محمد جميل محمد الظهراوي	الزرقاء / كرامة	13,438	41,335	الحر
نسيم عارف إبراهيم العبادي	الزرقاء / كرامة	17,270	41,335	المرأة
محمد عبد الله علي البستنجي	الكرك / الرسالة	7,210	13,750	الحر
محمد أحمد خليف المرديات	الطفيلة/ نشامى الوطن	2,879	5,124	الحر
محمد سلامة عبد الله السبائلة	الطفيلة/ الفيث	2,628	4,387	الحر
إبراهيم فنخير سالم الجبور	بدو الوسط/ العزم	5,312	6,559	الحر
محمد أحمد عبد الداين المحاميد	معان / الحق	5,697	6,018	الحر
بدر عواد رجا الحراحشة	جرش / جرش	5,568	11,372	الحر
شفاء عيسى محمد الصّوان	جرش/الوطن يستحق	9,307	11,035	المرأة

(* بالعودة إلى إعلان الحزب عن نوابه الذين حلفوا اليمين تحت القبة يتبين أن قائمة نواب الحزب الذين فازوا في الدوائر المحلية قد تقلّصت بانسحاب النواب التالية أسماؤهم من الحزب، وهم: عبد الرؤوف الربيحات، خليفة الديات، محمد الظهراوي، ومحمد المرديات، في حين التحقت ميسون القوابعة (الطفيلة) بنواب الحزب.

الملحق رقم (أ/4/2):

أسماء الفائزين من المترشحين على قائمة حزب تقدّم في الدائرة العامة
(عدد أصوات القائمة: 61,199)

الاسم	الرقم
مصطفى فؤاد محمد الخصاونة	1
بكر محمد عبد الغني الحيصة	2
رند جهاد فؤاد الخروز (مقعد مسيحي)	3

الملحق رقم (ب/4/2):

أسماء الفائزين من المترشحين من حزب تقدّم في الدوائر المحلية

الاسم	الدائرة/ القائمة	صوت/ النائب	صوت/ القائمة	مسار التنافس
خالد موسى عيسى أبو حنّان	إربد/1 العدالة	19,373	22,387	الحر
آمال ضيف الله سليم البشير	إربد/1 العدالة	15,819	22,387	المرأة
رائد مصباح طلب رباع	الزرقاء/ تقدّم	4,572	14,142	الحر
سامر نوفان فضيل العبابسة	مأدبا/ مأدبا	5,573	10,080	الحر
محمد عبد الفتاح محمود هديب	جرش/ الوطن يستحق	8,914	11,035	الحر

الملحق رقم (أ/5/2):

أسماء الفائزين من المترشحين على قائمة الحزب الوطني الإسلامي في
الدائرة العامة (عدد أصوات القائمة: 87,519)

الاسم	الرقم
مصطفى صالح مصطفى العمّاوي	1
جميل أحمد محمد الدهيسات	2
هالة يوسف محمود جراح	3

الملحق رقم (2/5/ب):

أسماء الفائزين من المترشحين من الحزب الوطني الإسلامي في الدوائر المحلية

الاسم	الدائرة/ القائمة	صوت/ النائب	صوت/ القائمة	مسار التنافس
عطا الله علي قاضي الحنيطي	العاصمة/1 عمّان	6,521	16,346	الحر
نمر عبد الحميد عبد الله السليحات	العاصمة/3 النشامى	6,164	9,395	الحر
محمد سلامة عطا الله الغويري	الزرقاء/الوطني الإسلامي	4,136	13,206	الحر
محمد عبد الرزّاق عيد الرعود	الطفيلة/ الطفيلة الأبية	1,567	3,799	الحر

الملحق رقم (2/6/أ):

أسماء الفائزين من المترشحين على قائمة حزب تيار الاتحاد الوطني في
الدائرة العامة (عدد أصوات القائمة: 66,227)

الاسم	الرقم
زهير محمد زهير الخشمان	1
أيمن عودة محمد البدادوة	2
جهاد عبد المجيد خميس عبوي	3

الملحق رقم (2/6/ب):

أسماء الفائزين من المترشحين من حزب تيار الاتحاد الوطني في الدوائر المحلية

الاسم	الدائرة/ القائمة	صوت/ النائب	صوت/ القائمة	مسار التنافس
سليمان عبد العزيز سليمان السعود	العاصمة/2 الاتحاد	6,954	20,745	الحر
محمد قاسم سليمان المراعية	بدو الجنوب/ الميثاق	8,330	13,414	الحر

الملحق رقم (7/2/أ):

أسماء الفائزين من المترشحين على قائمة حزب عزم في الدائرة العامة
(عدد أصوات القائمة: 41,891)

الاسم	الرقم
أيمن محمود عبد الله أبو هنية	1
هدى إبراهيم نصار نفاع	2

الملحق رقم (7/2/ب):

أسماء الفائزين من المترشحين من حزب عزم في الدوائر المحلية

الاسم	الدائرة	صوت / النائب	صوت / القائمة	مسار التنافس
تيسير سالم داود أبو عرابي العدوان	العاصمة 3	11,716	26,489	الحر
وليد حامد صالح المصري	الزرقاء	6,984	17,357	الحر
أروى على حمد الزبون	بدو الجنوب	11,926	15,788	المرأة

الملحق رقم (8/2):

أسماء الفائزين من المترشحين على قائمة حزب الأرض المباركة في الدائرة العامة
(عدد أصوات القائمة: 50,244)

الاسم	الرقم
سليمان حويلة عيد الزبن	1
خالد علي محمد المسامرة العقيلات	2

الملحق رقم (9/2):

أسماء الفائزين من المترشحين على قائمة حزب العمال في الدائرة العامة
(عدد أصوات القائمة: 50,142)

الاسم	الرقم
محمد أحمد علي الجراح	1
قاسم عبد الله محمد القباعي	2

الملحق رقم (10/2):

أسماء الفائزين من المترشحين على قائمة تحالف حزبي نماء والعمل في
الدائرة العامة (عدد أصوات القائمة: 45,859)

الاسم	الرقم
معتز محمد موسى أبو رقان	1
علي سليمان محمد الغزاوي	2

الملحق رقم (11/2):

اسم الفائز من المترشحين من الحزب المدني الديمقراطي في الدوائر المحلية

الاسم	الدائرة/ القائمة	صوت/ النائب	صوت/ القائمة	مسار التنافس
جمال عيسى جريس قموه	البلقاء / العدالة	11,164	24,357	المسيحي

الملحق رقم (12/2):

اسم الفائز من المترشحين من حزب الشباب في الدوائر المحلية

الاسم	الدائرة/ القائمة	صوت/ النائب	صوت/ القائمة	مسار التنافس
عوني علي طلال الزعبي	إربد 1 / الجمهور	9,056	21,213	الحر

